الفصل الرابع

التحليل البيئي للأداء البحثي في الجامعات اليمنية

الفصل الرابع

التحليل البيئي للأداء البحثي في الجامعات اليمنية

تمهيد:

يعتبر التحليل البيئي للأداء البحثي في الجامعة من الخطوات الهامة لتطويره، باعتبار أن البحث العلمي أحد أهم وظائف الجامعة والذي بدوره يؤثر على نمو وتطور العلم في أي مجتمع، فبدونه لا يمكن أن ينمو ويتطور أي مجتمع كان، لذا يقتضي ضرورة التعرف على العوامل البيئية الداخلية والخارجية المحيطة به للكشف على جوانب القوة والضعف في الأداء، بالإضافة إلى تحديد الفرص المتاحة والتهديدات المحتملة اتجاه توظيف الإدارة بالقيم لتطوير الأداء البحثي والتي يمكن أن تؤثر عليه.

وفي ضوء ذلك يتناول هذا الفصل بالدراسة والتحليل واستناداً إلى المنهجية المتبعة في هذا البحث والإستعانة بأسلوب التحليل الاستراتيجي التي يعتمد على تحليل البيئة الداخلية والخارجية للجامعة، يتناول هذا الفصل المحاور التالية:

- تحليل البيئة الداخلية للجامعة.
- تحليل البيئة الخارجية للجامعة.
- تحليل Swot للأداء البحثي بالجامعة.

وفيما يلي تناول هذه المحاور بالتفصيل:

أولاً: تحليل البيئة الداخلية للجامعة:

تعد دراسة وتحليل البيئة الداخلية للأداء البحثي بالجامعة عملية أساسية لتطويره، وذلك من خلال معرفة جوانب القوة والضعف فيه والتي تؤثر إلى حد كبير على التوجهات الاستراتيجية للبحث العلمي. ويمكن تحليل عناصر هذه البيئة على النحو التالي:

1- الموارد البشرية:

لا شك أن الموارد البشرية هي حجر الزاوية في تكوين أي قاعدة علمية، وهي بالتالي معيار أساسي في تقديم واقع القاعدة العلمية في الجامعات اليمنية، باعتبارها من أهم مؤسسات التنمية الشاملة، تتحمل مسئولية إعداد وتأهيل الموارد البشرية، في ضوء التقدم العلمي والتكنولوجي الحاصل في عالم اليوم. وأعضاء هيئة التدريس في هذه الجامعات هم من أهم عناصر العملية التعليمية، ونجاح الجامعات في تحقيق أهدافها المجتمعة.

ويمكن القول بأن للموارد البشرية أثراً فعالاً على اقتصاديات الدول في جميع مراحل نموها وتطورها فهي إما أسباب تخلف الدول النامية، أو أسباب ريادة وانطلاق الدول المتقدمة ، سواء لأسباب تتعلق بالمفاهيم السلوكية للأفراد، أو لأسباب تتعلق بالتعليم والتدريب ...الخ. وتشتمل الجامعة على موارد بشرية عديدة ومن أهمها السلطة الإدارية، والهيئة التدريسية، والطلاب والذين يشكلون أهمية كبيرة بالنسبة للجامعة، ولكل منهم أهدافه وأدواره الخاصه به. ويمكن تحليل هذه الموارد للوقوف على جوانب القوة والضف المتلعقة بمدى مساهمتهم في تطوير الأداء البحثي بالجامعة، والذي سيتم تناول هذه الموارد على النحو التالي:

أ- السلطة الإدارية بالجامعة:

تدار الجامعات اليمنية من قبل مجلس الجامعة الذي يعد أعلى سلطة فيها، ويتكون المجلس من رئيس الجامعة- رئيس المجلس- وعضوية نواب رئيس الجامعة، وعمداء الكليات والمراكز التابعة للجامعة. ونظراً لأن المجلس لا يضم في عضويته ممثلين عن القطاع الخاص والجهات ذات العلاقة، فإن سلطة اتخاذ القرار عادة ما تكون في يد الأكاديميين، و بالنسبة لسلطة تعيين قيادات الجامعة - رؤساء الجامعات ونوابهم- فيتم بقرار من رئيس الجمهورية، بناء على ترشيح من قبل المجلس الأعلى للجامعات. لكن العمداء يتم تعيينهم بقرار من رئيس مجلس الوزراء، رئيس المجلس الأعلى للجامعات، بناء على ترشيح من رؤساء الجامعات وموافقة وزير التعليم العالي والبحث العلمي.[1]

ويلاحظ أحياناً غياب الالتزام، والشفافية في المعايير المطبقة التي ينص عليها القانون في عملية التعيين على مختلف المستويات، كما أن المعينين لا يخضعون للمساءلة القانونية من قبل جامعاتهم، نظرا لغياب نظام تقويم الأداء وهذا بدوره أثر سلباً ليس على عملية تعيين القيادات الجامعية العليا بما في ذلك العمداء ورؤساء الأقسام في الجامعة بل وعلى أداء الجامعات ككل.[2]

في الوقت الراهن، هناك غموض في تحديد المسئولية النهائية في الجامعات اليمنية، حيث يخضع تعيين قيادة الجامعات للقرار السياسي، ومثال على ذلك يتم تعيين رؤساء جامعات بدرجة أستاذ مساعد رغم أن قانون الجامعات اليمنية رقم (18) لسنة 1995، في مادته الثانية عشر، "يشترط أن يكون رئيس الجامعة حاصلاً على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها من الشهادات الطبية المتخصصة العليا المعترف بها ودرجة الأستاذية مع عشر سنوات خبرة في العمل الأكاديمي والإداري في جامعة معترف بها بعد الدكتوراه ولمدة خمس سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة"[3].

كما يتم تعيين عمداء كليات بنفس الطريقة، ويشترط القانون نفسه المادة (23) في العميد أن "يكون حاصلاً على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها من الشهادات الطبية التخصصية العليا المعترف بها ودرجة أستاذ أو أستاذ مشارك خبرة ست سنوات في العمل الأكاديمي والإداري ولفترة أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة"[4] وتتم بقية تعيينات نواب رؤساء الجامعات والكليات وكذلك رؤساء الأقسام بالكليات بنفس الأسلوب والطريقة رغم وجود كوادر مؤهلة للقيام بتلك المناصب، إلا أن القرار السياسي له منحى خاص بالتعيينات. أما بالنسبة لمجالس إدارة الجامعات فإن أغلب أعضاءها من هيئة التدريس. وهذا يعني- في حال الحصول على الاستقلالية الكاملة- إن قرارات المجلس ستكون متحيزة لصالح أعضاء هيئة التدريس، وهذا أمر غير مُرض، لا سيما في ظل الاتجاه العالمي الذي يقتضي أن يكون للجامعات مجالس أمناء يتكون من أعضاء أكاديميين لا يمثلون الأغلبية، إضافة لشخصيات اجتماعية ومن رجال الأعمال، ويمثل هذا المجلس السلطة العليا للجامعات.

إن واقع الإدارة الجامعية يشكو من انتهاك معايير وضوابط شغل الوظائف والترقيات الأكاديمية والإدارية، وعدم الالتزام باللوائح النافذة، وغياب اللوائح المحددة للسلطات والمسئوليات.

---

(1) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي، مرجع سابق، ص 17.

(2) المرجع السابق، ص 17.

(3) رئاسة الجمهورية، قرار جمهوري بالقانون رقم 18 لسنة 1995، بشأن الجامعات اليمنية، مرجع سابق، المادة 12، بصياغتها المعدلة بالقانون رقم33 لسنة 2000.

(4) المرجع السابق، المادة (23) بصياغتها المعدلة بالقانون رقم33 لسنة 2000.

وغياب مبدأ المتابعة والتقويم ومبدأ الثواب العقاب، وغياب الوسائل الإدارية الحديثة، وضعف التدريب.[1]

يلاحظ مما سبق أن تعيين رؤساء الجامعات ونوابهم يتم من قبل القيادة السياسية، والممارسات العالمية تقتضي أن يتم التعيين لقيادات الجامعة من قبل مجلس الأمناء، وفقا للشفافية والتنافس وتكافؤ الفرص. وإن إدارة أي جامعة -خاصة الجامعات الكبيرة كبعض الجامعات اليمنية- يكون حجم العمل الإداري بها كبير، لذا يجب إسناد مثل هذه الوظائف إلى كوادر ذات كفاءة عالية، وبالتالي تتحول الجامعة إلى ما يشبه المؤسسات التجارية الناجحة، حيث يكون المدير التنفيذي وكل المسئولين التنفيذيين مساءلين عن أعمالهم وأدائهم أمام مجلس الأمناء الذي يتكون بشكل رئيسي من مسئولين غير تنفيذيين.

تعتبر الجامعات اليمنية مسئولة عن بلورة رؤيتها وتحديد رسالتها، وإعداد استراتيجيتها، لذا يقترح أن تقوم بذلك في ضوء الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، وينبغي على الوزارة أن تلزم الجامعات إعداد خططها الاستراتيجية والاستثمارية ورفعها إلى الوزارة للموافقة عليها. وفي هذا الخصوص وقع مؤخراً عقد مع جامعة ماستريخت الهولندية Maastricht University في مجال المعونة الفنية بدعم من البنك الدولي، بموجبه سيتم توفير قاعدة لبناء القدرات في أساليب التخطيط الاستراتيجي وغيرها، لأن الاستراتيجيات يجب أن تكون خاضعة للمراجعة المنتظمة. وتزداد أهمية هذه المراجعة عند الاستقلال الكامل للجامعات حتى تكون قادرة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية بشكل أفضل. كما تحتاج الوزارة إلى المساعدة في تحليل وتقويم خطط الجامعات وإستراتيجيتها. وهذا يستلزم أيضا بناء القدرات الخاصة بها، وعند توفر هذه القدرات يتعين إعطاء الأولوية للتخطيط العلمي والمالي والإداري، إضافة إلى تطوير الاستراتيجيات وتحليلها.[2]

وتشير الدراسة التي قامت بها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى أن الأنظمة الإدارية الحالية للجامعات يعتريها العديد من أوجه القصور والضعف التي أفرزت كثيراً من السلبيات على الأداء الكلي للجامعات التي يأتي في مقدمتها المركزية على مستوى المؤسسات الجامعية، وضعف الالتزام بالقوانين واللوائح والنظم، وضعف الالتزام بالتقاليد والأعراف الأكاديمية في بعض الأحيان، ويفاقم من كل ذلك الدور المباشر الذي تمارسه وزارة المالية على جانب النفقات. وقد أدى كل ذلك إلى انعدام المرونة، وتعقيد الاجراءات، والبطء في اتخاذ القرارات، وجعل قيادات الجامعة عاجزة عن اتخاذ القرارات الضرورية لتسيير أمور جامعاتهم بشكل فعال. كما أن النقص في الخبرات والمهارات الإدارية، والقدرات القيادية لدى بعض قيادات الجامعات قد أدى إلى الانتقاص من الاستقلالية وإلى اتخاذ القرار الغير مناسب، مما نتج عنه ضعف الأداء الكلي للجامعات.[3]

يتضح من ذلك أن للدور المهم الذي يجب أن تلعبه إدارة الجامعة خاصة في تحقيق أهداف ورسالة الجامعة، تزايد الشعور بالحاجة لاستحداث مهام واختصاصات تتوافق مع المتغيرات المحيطة، ومن أهم هذه الأدوار تحديد رؤية ورسالة وأهداف استراتيجية للجامعة، والعمل على تحسين الأوضاع الراهنة بالمجتمع وذلك عن طريق القيام بأبحاث تطبيقية لخدمة

---

(1) المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية: مراحله- أنواعه المختلفة للعام 2006/2005 ،مرجع سابق، ص 55.

(2) المرجع السابق، ص ص 50-51.

(3) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي، مرجع سابق، ص 17.

المجتمع ولن يتأتى ذلك إلا إذا كان هناك اهتمام بالأداء البحثي لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة، لكي تتمكن الجامعات من التعامل مع المشكلات المجتمعية وغيرها عن طريق الأبحاث التي تقوم بها.

وتتكون إدارة الجامعة من: [1]

أ- مجلس الجامعة.

ب- رئيس الجامعة.

ج- نواب رئيس الجامعة. حيث يكون لرئيس الجامعة ثلاثة نواب. نائب للشئون الأكاديمية، ونائب للشئون الطلاب، ونائب للدراسات العليا والبحث العلمي. يمكن ذكر اختصاص مجلس الدراسات العليا والبحث العلمي والذي يرأسه نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحث والعلمي وهو كما نصت عليه المادة (50) من قانون الجامعات كما يلي:

(1) تنظيم شئون الدراسات العلمية والبحث العلمي وتشجيعه وتوفير الدعم المادي والمتطلبات الأخرى.

(2) اقتراح السياسة العامة للدراسات العليا والبحث العلمي في المجالات المختلفة ويحدد نظام الدراسات العليا والبحث العلمي قواعد قبول الدارسين وتسجيلهم وتحويلهم وابتعاثهم.

(3) اعتماد لجان الإشراف والمناقشة للرسائل العلمية ومواصفاتها ومصروفات الدراسة وشروط منح الدرجات العلمية وخطط البحث العلمي وكل ما يتعلق بالدراسات العليا والبحث العلمي بما في ذلك الإشراف على الوحدات الإدارية التابعة لها.

وبتحليل ما سبق يتبين أن مجلس الدراسات العليا والبحث العلمي يهتم بالسياسة العامة للبحث العلمي في الجامعات وبتوفير الدعم المادي للقائمين بالأبحاث من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة وهذا يدل على أن البحث العلمي له أهمية خاصة يقتضي مراعاته في الجامعات بل والتركيز عليه من أجل الحصول على أبحاث تطبيقية تفيد المجتمع بوجه الخصوص والتكنولوجيا بشكل عام.

ب- الهيئة التدريسية:

تعد هيئة التدريس أهم الموارد التي تمتلكها الجامعات، لذلك يجب عليها اختيار أفضل الكوادر المؤهلة، وتوفير وسائل التدريب والتشجيع لها، باعتبارها الوسيلة الفاعلة في تحقيق رسالة الجامعات في التعليم والبحوث العلمية وخدمة المجتمع.

لقد نما عدد أعضاء هيئة التدريس بجامعتي عدن وصنعاء والجامعات التي تم انشاؤها بعد الجامعتين الأم وهي: تعز، الحديدة، حضرموت، إب، وذمار وتزايدت أعدادهم بدرجة كبيرة بفضل تضافر عوامل عديدة منها دعم الدول الصديقة والشقيقة ودعم المنظمات الإقليمية والدولية. وقد اعتمدت الدولة على المتخصصين من الدول العربية، والذي سوف يستمر خلال الفترة القادمة، الأمر الذي يعد مؤشراً على اتجاه الدولة نحو تدريس التخصصات والأقسام العلمية التي يتم تدريسها حالياً بالإضافة إلى توسيع الجامعات الحالية بفتح كليات تخصصية في بعض المحافظات لتتواكب ووظيفة المحافظات الاقتصادية والذي لا يتوافق مع هيئة التدريس الذين يجب تدريبهم

(1) رئاسة الجمهورية، قرار جمهوري بالقانون رقم 18 لسنة 1995، بشأن الجامعات اليمنية، مرجع سابق، المادة 9، والمادة 50 بصياغتها المعدلة بالقانون رقم30 لسنة1997م.

حالياً لتلبية احتياجات الدولة من العاملين في مجال البحث. ويوضح الجدول التالي رقم (6) تطور هيئة التدريس ومساعديهم (يمني وغير يمني) بالجامعات الحكومية.[1]

جدول رقم (6)

يبين تطور هيئة التدريس ومساعديهم (يمني وغير يمني) بالجامعات الحكومية ما بين عام 2003/2002 إلى عام 2007/2006م.

اسم الجامعة	2003/2002م			2007/2006م		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
صنعاء	1334	222	1556	1605	308	1913
عدن	1186	281	1467	1054	293	1347
تعز	239	60	299	484	135	619
الحديدة	219	39	258	422	76	498
ذمار	193	19	212	501	51	552
إب	209	26	235	268	83	351
حضرموت	343	47	390	459	144	603
إجمالـــي	3723	694	4417	4793	1090	5883

يتضح من الجدول السابق أن هناك نمو كمي كبير في أعداد الهيئة التدريسية ومساعديهم خلال الفترة ما بين 2003/2002 حتى عام 2007/2006م . وهذا التوسع في عملية الإلتحاق بالتعليم الجامعي لم يقابل بمدخلات تحافظ على نوعية التعليم، فمن خلال البيانات المتاحة تبين تزايد عدد أعضاء هيئة التدريس المؤهلين مع تدهور المناهج التعليمية والمكتبات والمعدات والتجهيزات وتزايد عددهم بدرجة كبيرة بنسبة (33.2%)، وكما ارتفعت نسبة أعضاء هيئة التدريس من الإناث من (51.7%) عام 2003/2003/ إلى (18.5%). وهذه الزيادة تحتاج إلى نمو كيفي سواء معرفياً أو مهنياً، إضافة إلى تحسين أحوالهم مما يرفع من روحهم المعنوية ويشجعهم على البحث والتدريس بما ينفع المجتمع ككل.

وباعتبار أن الهيئة التدريسية هي من أهم الموارد البشرية للجامعة، والتي يعتمد في تحقيق أهدافها ورسالتها على إيجابيتهم في أداء أدوارهم وقدرتهم على البحث والتطوير. لذا فقد أولت الدولة اهتماماً خاصاً بالكادر التدريسي يالجامعة، حيث اتبعت سياسة الابتعاث للخارج لتأهيل الكادر التدريسي بالجامعة لمواصلة الدراسات العليا في مختلف الجامعات العربية والغربية. حيث بلغ عدد المبتعثين من الجامعات الحكومية للدرسات العليا(ماجستير، دكتوراة) في الدول الشقيقة والصديقة (1824) منهم (1062) دراسات دكتوراه، و(762) ماجستير.[2]

وفي سياق جهود تحفيز أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بالجامعات، فقد صدر القانون رقم (238) لسنة 1998م، بشأن نظام وظائف وأجور أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في الجامعات اليمنية، والتي تنص المدة (6) من هذا القانون زيادة الراتب الأساسي من الوضع الحالي بمقدار 50% اعتبار من سبتمبر 1998م، وحتى عام 2000م. وتنص المادة (17) من نفس القانون

(1) المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية: مراحله- أنواعه المختلفة للعام 2007/2006 مرجع سابق، ص ص –90-91.

(2) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي،مرجع سابق، ص 244.

على أن يستحق عضو هيئة التدريس الذي تكلفه إدارة الجامعة بالعمل أثناء الإجازة المقررة بدل إجازة يساوي مرتب شهر كامل مع البدلات من كل شهر عمل إضافي.[1]

بتحليل ما سبق يتضح أن الدولة تعمل جاهدة من خلال إصدار بعض التشريعات والقوانين التي تساعد على تحفيز الهيئة التدريسية ومساعديهم بالجامعات وذلك لتحقيق أداء متميز في جميع الجوانب البحثية والتدريسية.

وعلى الرغم من الإهتمام المتزايد بأداء أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم، إلا أن الجامعات اليمنية تعاني من بعض المشاكل التي قد تعتري أداء الهيئة التدريسة سواء في أدائهم البحثي أو التدريسي، فقد أشارت دراسة أجريت على جامعة عدن أن هناك بعض المعوقات التي تعاني منها الجامعة أهمها :[2]

- تواضع الميزانية المرصودة للبحث العلمي مقارنة بإجمالي الميزانية العامة المخصصة للجامعة.
- افتقار الجامعة من المستلزمات الأساسية للبحث العلمي من أبنية ومختبرات وتجهيزات ودوريات ومراجع وشبكات معلومات حديثة وغيرها من المستلزمات المتطورة التي بدونها لا يمكن القيام بأبحاث علمية رصينة وجادة.
- ضعف العلاقات البحثية بين جامعة عدن وجامعات الداخل وكذا المراكز البحثية والمؤسسات والمرافق ذات الإهتمام المشترك.

وتوضح دراسة أخرى ضعف الحوافز المادية والمعنوية للمهتمين في البحث العلمي، وعدم الإهتمام بحقوق الباحثين ودعمهم ونشر أبحاثهم.[3] مما يؤدي ذلك إلى ضعف إمكاناتهم البحثية مما يؤثر سلباً على أدائهم البحثي.

ومما سبق يتضح أن هناك جهوداً لتطوير الهيئة التدريسية ومساعديهم بالجامعات اليمنية إلا أن هناك مشاكل ومعوقات تعتري هذ الجهود وتعيق الأداء البحثي لأعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بل وأداء الجامعة ككل، وتعيق أيضاً تطوير المهارات البحثية للهيئة التدريسية والتي تمثل أحد أهم المتطلبات الأساسية لتطوير الجامعة وخدمة المجتمع.

ويلاحظ أنه رغم تزايد أعداد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية إلا أن متوسط عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس قد انخفض من (41) طالب عام 2003/2002م، إلى (32) طالب عام 2007/2006م. كما يوضح ذلك الجدول التالي رقم (7):[4]

---

(1) رئاسة الجمهورية، قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 238 لسنة 1998،مرجع سابق، المادة 17,6.

(2) علي عيدروس السقاف، وعوض مبارك بامؤمن، البحث العلمي في جامعة عدن: الواقع والمعوقات وآفاق التطوير، ، من بحوث الندوة العلمية حول واقع البحث العلمي في جامعة عدن والجامعات اليمنية الأخرى: الواقع وآفاق المستقبل، والمنعقدة في الفترة من 4-6 ديسمبر،1999، بجامعة عدن، عدن،1999،ص، 34.

(3) احمد سيف حيدر، ومحمد يحي المعافي، البحث العلمي والتنمية، ، من بحوث الندوة العلمية حول واقع البحث العلمي في جامعة عدن والجامعات اليمنية الأخرى: الواقع وآفاق المستقبل، والمنعقدة في الفترة من 4-6 ديسمبر،1999، بجامعة عدن، عدن،1999،ص، 308.

(4) المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية: مراحله- أنواعه المختلفة للعام 2007/2006، مرجع سابق، ص ص 91-92.

جدول رقم(7)
يبين عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس في الجامعات الحكومية

الجامعة	2003/2002م			2007-2006م		
	عدد الطلبة	هيئة التدريس	طالب/عضو	عدد الطلبة	هيئة التدريس	طالب/عضو
صنعاء	84693	1556	54	88615	1913	46
عدن	22547	1467	15	28128	1347	21
تعز	29208	299	98	25729	619	42
الحديدة	15317	258	59	14549	498	29
ذمار	13264	212	63	9563	552	17
إب	9869	235	42	13713	351	39
حضرموت	6452	390	17	8260	603	14
إجمالي	181350	4417	41	188557	5883	32

يتبين من الجدول السابق رقم(7) أن متوسط عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس يخفي اختلافات كبيرة فيما بين الجامعات، حيث نجد أن عدد الطلاب لكل عضو هيئة التدريس في جامعة تعز قد انخفض من (98) طالب إلى (42) طالب عام 2007/2006م، ويعود ذلك إلى:

- تناقص عدد الطلاب بزهاء (3479) طالب وطالبة وارتفاع عدد أعضاء هيئة التدريس إلى (691) بزيادة قدرت بزهاء (320) عضواً وبنسبة زيادة بلغت (107%).
- وقد يرجع ذلك إلى التوسع في البرامج الإنسانية والتطبيقية مما تتطلب معه تزايد عدد أعضاء هيئة التدريس ليتواكب ذلك مع تغطية الأعداد المتزايدة من الطلاب نتيجة للتوسع في الأجهزة والبرامج المختلفة والتي تم انشاؤها بعيداً عن احتياجات سوق العمل.
- يأتي انخفاض نصيب هيئة التدريس من الطلاب في جميع الجامعات الى استيعاب أعداد من هيئة التدريس الإناث حيث بلغت زيادة هيئة التدريس الإناث زهاء (396) عضواً، واستحوذت جامعة حضرموت على (24.5%) من الزيادة وجامعة صنعاء (21.7%) ويأتي هذا الاستيعاب إلى برامج التأهيل المستمر والتي تقوم بها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بهدف احلال الأساتذة اليمنيين محل هيئة التدريس الوافدة والاقتصار

على هيئة التدريس الوافدة في التخصصات التي يندر حصولها من أعضاء هيئة التدريس اليمنيين.

- نجم عن انخفاض نسبة الطلاب إلى هيئة التدريس إلى توفر القاعات والمدرجات التي تم انشاؤها خلال الفترة الماضية، وهذا ينعكس إيجابياً على تحسن نوعية مخرجات التعليم العالي وخصوصاً في التخصصات العلمية.

ج- الطلاب:

يزداد عدد الطلاب في الجامعات اليمنية بشكل متوال، فقد بلغ معدل الطلاب المسجلين في الجامعات اليمنية الآن 13% من الفئة العمرية 19-23 سنة. لكن إذا ما قيست هذه النسبة بعدد الملتحقين بالمدارس الثانوية فإن الوضع يبدو معقولاً. ومن جهة أخرى نجد أن 27% فقط خريجي الثانوية هم من يحصلون على قبول في الجامعات (عدد المتخرجين من الثانوية يصل إلى 190000 وعدد المقبولين منهم في الجامعات لا يتعدى 40000). وهذا يعني أن عدداً كبيراً من الطلاب لا يجدون فرصة للالتحاق في التعليم الجامعي، لأن الجامعات وضعت شروطاً للقبول لا تنطبق على كثير منهم. ومع ذلك فقد ازداد عدد الطلاب الملتحقين بالجامعات بشكل كبير خلال التسعينيات من القرن الماضي وما بعده، حتى وصل إلى خمسة أضعاف في العام الجامعي 2002-2003 أي من 35000 طالب وطالبة عام 1990 إلى 176000 طالب وطالبة عام 2003. ولكن الحكومة منذ عام 2001 وضعت شرط الحصول على معدل 70% في نتيجة امتحان الثانوية العامة كحد أدنى للقبول في الجامعات، ومضي عام على التخرج من الثانوية، محاولة منها لخفض عدد الطلاب الملتحقين في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية التي يقبلون عليها أكثر من غيرها. بالرغم من محدودية فرص التوظيف للمتخرجين من هذه التخصصات. إلى جانب إجراء امتحانات للقبول للمتقدمين إلى تخصصات الطبّ والعلوم الطبيعية وعلوم الحاسوب واللغات والهندسة، وبعض التخصصات الأخرى.[1] ويبين الجدول التالي رقم(8) يبين تطور أعداد المقبولين في الجامعات الحكومية:[2]

جدول رقم (8)
يبين تطور أعداد المقبولين في الجامعات الحكومية

الجامعة	2002/2003	2003/2004	2004/2005	2005/2006	2006/2007
صنعاء	15344	16690	19529	20278	25089
عدن	6816	4592	5827	8788	8446
تعز	4740	4470	5234	5788	7338
الحديدة	2590	2954	2292	5754	4374
إب	1999	1466	2133	3610	2771

(1) -وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي، 2007، مرجع سابق،ص ص 29-30.

(2) المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية: مراحله- أنواعه المختلفة للعام 2007/2006 مرجع سابق، ص78.

ذمار	2438	2473	3088	3726	3911
حضرموت	1953	1442	2174	2368	3010
الإجمالي	3588 0	3408 7	4027 7	4717 0	5493 9
منهم إناث	9370	9559	1140 2	1374 5	1629 1

يتضح من الجدول السابق أنه رغم الزيادة الكبيرة في أعداد المقبولين فإن نسبة الإناث متدنية إذ تشكل (29.1%) عام 206/2005م، و (29.7%) في العام 2007/2006م، وترتفع مقارنة بنسبة (26.1%) في العام 2003/2002م، حيث أن كل (30) فتاة جامعية يقابلها (100) من الذكور والذي يشكل أقل من الثلث قياساً بالمعدلات العالمية هذا ناهيك عن التباين في توزيع الإناث المقبولات بين الجامعات.

والجدير بالذكر أن تزايد أعداد الطلبة المقبولين وخاصة في العام 2007/2006م قد جاء طبقاً لقرار المجلس الأعلى للجامعات مع النظام الموازي مبرراً ذلك لتغطية نفقات الجامعات التشغيلية وهي مبررات تهدف إلى زيادة أعداد المقبولين واستيعاب عدد من مخرجات الثانوية العامة.[1]

وبتحليل ذلك يتضح أن هناك قصور في الإهتمام بتعليم الإناث، وعزوف الطلبة عن الإلتحاق بالأقسام العلمية، ويظهر أن هناك اختلالات وعدم توزان في القبول على مستوى الجامعات.

فمن جهة أخرى ربما كان لشروط القبول السابقة ميزة باعتبارها تضمن جودة الملتحقين بالتعليم العالي من الطلاب، لكن يظل هناك تخوف من تدني مستويات الطلاب في الكفايات اللازمة للالتحاق بالتعليم الجامعي. وعلى العموم فإن مشكلة القبول في التعليم العالي سوف تتفاقم في المستقبل نظراً لتزايد عدد المتخرجين من المرحلة الثانوية مما سيؤدي إلى تزايد الضغوط على التعليم العالي بشكل متصاعد. وثمة مشكلة أخرى تكتنف التعليم العالي حالياً في الجمهورية اليمنية تتمثل في افتقاره للتنوع في مؤسساته، فبالرغم من وجود مؤسسات غير جامعية إلا أن الغالبية العظمى من الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي يتمركزون بشكل أو بآخر في الجامعات ذات الكليات المتعددة. ومن هنا فإن الأولوية ينبغي أن تتجه مستقبلاً نحو زيادة التنوع في مؤسسات التعليم العالي، وخاصة ما قبل الجامعية (كليات المجتمع والمعاهد التقنية) التي تخدم الشباب الذين تزداد وتتنوع تطلعاتهم إلى التعليم العالي.

وبالنسبة للطلاب الملتحقين بالجامعات الحكومية الجدول رقم (9) يبين ذلك:[2]

جدول رقم (9)

يبين عدد الملتحقين بالجامعات الحكومية للفترة 2003/2002 -2007/2006م

العام	2003/2002	2004/2003	2005/2004	2006/2005	2007/2006

(1) المرجع السابق، ص 78.
(2) المرجع السابق، ص80.

الجامعي / الجامعة					
صنعاء	8469 3	8481 6	8147 8	8101 7	8861 5
عدن	2254 7	2271 3	2381 9	2836 7	2812 8
تعز	2920 8	2606 1	2517 5	2341 2	2572 9
الحديدة	1531 7	1462 0	1270 5	1306 9	1454 9
إب	9869	9366	9335	9023	9563
ذمار	1326 4	1129 0	1173 4	1203 1	1371 3
حضرموت	6452	6519	6877	7116	8260
الإجمالي	1813 50	1753 85	1711 23	1740 35	1855 7
منهم إناث	4635 4	4645 5	4585 7	4845 9	4560 1

يلاحظ من البيانات في الجدول السابق أن الالتحاق بالتعليم الجامعي حقق نمواً في عدد الطلاب من (181.350) طالب وطالبة عام 2003/2002م منهم (46354) إناث إلى (18557) طالب وطالبة في العام 2007/2006/، منهم (54601) طالبة حيث شكلن الإناث (29%)، وقد نتج هذا عن التزايد في أعداد الملتحقين ارتفاع نسبة الملتحقين من الشريحة العمرية (19-24 سنة) من (8.6%) عام 2004/2003 إلى (9.3%) عام 2007/2006م.

2- الموارد المادية :

تعد الموارد المادية العمود الفقري للجامعة، حيث تتضمن المباني والتجهيزات والمعامل والورش والوحدات والمراكز البحثية في الجامعة، ويمثل التمويل أحد أهم متطلبات تطوير أداء الجامعة، ودعم وتوفير احتياجات الجامعة.

تتفاوت بيئات الجامعات اليمنية بشكل كبير. فقد انتقلت بعض الجامعات الجديدة إلى مواقع جامعية أحدث، وبعضها على وشك الانتقال. وأخرى لديها برامج تشييد طموحة. وفيما عدا ذلك فإن معظم البنية التحتية موجودة في مواقع قديمة، على الرغم من الاستثمارات الكبيرة التي هيئت لها مؤخراً. وبشكل خاص، هناك نقص شديد في التجهيزات المتاحة للعديد من الجامعات، خاصة الكليات العلمية التي تبدو تجهيزاتها إما في حالة سيئة جداً، أو أنها قاصرة إلى حد بعيد عن المستوى اللائق للدراسة الجامعية، وتتضمن الموارد المادية، مثل التجهيزات التكنولوجية، والموارد المالية، والمراكز البحثية بالجامعة، والتي يمكن تحليلها في سياق مايلي:

أ- التجهيزات التكنولوجية:

بينت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في خطتها الاستراتيجية التي وضعتها للعام 2006-2010م، أن من أبرز المشكلات التي يعاني منها نظام التعليم العالي في اليمن هي الموارد المادية التي تشير إلى:[1]

- ضعف المعدات والأجهزة والمكتبات والمرافق الأخرى خصوصاً في الكليات العلمية.
- ضعف البنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات.
- غياب شبكة الاتصالات السريعة يعيق تطور العملية التعليمية والبحثية في قطاع التعليم العالي
- عدم توفر المكتبات ومعامل اللغة والوسائل التعليمية. وتؤكد إحدى الدراسات قلة توفر الكتب والدوريات العلمية على مستوى الجمهورية، وكذا عدم وجود دعم مالي مخصص بعينه لإصدار المجلات والكتب والمطبوعات وشراء/ الإشتراك في الكتب والدوريات العربية والأجنبية مستقل بحد ذاته عن موازنة المستلزمات المكتبية. كما يمكن أن يلتهم الإنفاق على المستلزمات المكتبية، الإنفاق على الكتب والدوريات والمطبوعات وخاصة إذا كان المتحكم بقرار الصرف والإنفاق هم من الإداريين بالجامعة أنفسهم.[2] وتؤكد دراسة أخرى أيضاً إلى افتقار المكتبة المركزية بجامعة صنعاء إلى المراجع العلمية والدوريات والتقنيات الحديثة.[3]

كما تؤكد دراسة أخرى افتقار المؤسسات البحثية إلى المستلزمات والتسهيلات البحثية(مختبرات، تجهيزات، مواد، مكتبات متطورة ومزودة بالدوريات والمراجع).[4]

ومن أجل تشجيع البدء في الاستخدام الفعال لتقنية المعلومات والاتصالات في التعليم العالي، فقد أُعد ت دراسة متكاملة عن شبكة معلومات التعليم العالي ومن ضمنها هنا تأسيس المؤسسة اليمنية لتقنية المعلومات تحت إشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. و لقد تم الحصول على الموافقة المبدئية من قبل المشروع الهولندي للتدريب والمنح الخارجية على دعم تطوير هذه الهيئة.[5]

يعتمد التخطيط الجامعي على المعلومات التي تتعلق بالتطورات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية، واحتياجات المجتمع من القوى البشرية في التخصصات والبرامج التي تساعد في تنمية المجتمع، وعلى توفر الإمكانات المادية والبشرية للأقسام والكليات والجامعات، وعلى مشاركة قوى المجتمع ومؤسسات الإنتاج في وضع الخطط الأكاديمية، وإن أحد الأسباب الرئيسية في وجود الفجوة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل عدم مشاركة المجتمع وقطاع الأعمال منذ البداية في عملية التخطيط لبرامج التعليم الجامعي.

---

(1) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية ، مرجع سابق ص ص38 ،57-58.

(2) أحمد محمد صالح شمسان، مرجع سابق، ص ص،295. 178-179.

(3) عبد الله حمود سعيد أحمد،" تطوير كليات التربية في اليمن في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة"، رسالة دكتوراه غير منشورة، مقدمة إلى قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية، جامعة عين شمس، 1999، ص 177.

(4) محمد الصوفي، التعليم العالي والبحث العلمي، ص 10، متاح على : http://www.yemen-nic.info/contents/education/studies/12.pdf

(5) المرجع السابق، ص 58.

ومن خلال نتائج تشخيص واقع برامج التعليم العالي من قبل لجنة إعداد الخطة الاستراتيجية لوزارة التعليم العالي، يتضح أن اليمن تعاني صعوبة تخريج أعداد كافية في تخصصات العلوم والهندسة، حيث يتوجه معظم الطلاب للدراسة في مجالات العلوم الانسانية والاجتماعية، وهذا نتيجة لعدم توفر الإمكانات والتجهيزات المطلوبة في التخصصات العلمية والهندسية، وهناك مؤشرات عالية تؤكد ارتفاع معدل البطالة بين المتخرجين في التخصصات الإنسانية بسبب عدم ملاءمة تخصصاتهم لسوق العمل.[1]

ب- الموارد المالية:

وبالنسبة للإنفاق على التعليم فاليمن تحتل المرتبة الأولى في الإنفاق على التعليم مقارنة مع بعض الدول العربية.[2] حيث شهد قطاع التعليم اهتمامًا كبيرًا خلال مسيرة التنمية الاقتصادية في الثلاثين سنة الماضية انطلاقًا من قاعدة أن التعليم هو أساس التطور والنهوض لأي مجتمع من المجتمعات ولعل أحد أبرز المؤشرات الكمية على التطور والنمو الذي شهده قطاع التعليم هو حجم المخصصات المالية سنويًا من الموازنة العامة للدولة، حيث ارتفعت الأهمية النسبية للموارد التي تتجه نحو قطاع التعليم من (20.7%) من إجمالي الموازنة العامة للدولة عام 2002 إلى (22.1%) في عام ٢٠٠٤ م، والذي استهدف في الأساس إحداث نقلة نوعية لقطاع التعليم سواء من خلال التوسع في المنشآت التعليمية والتربوية أو تطوير وتحديث مناهج التعليم وإدارة العملية التعليمية ذاتها أو كذلك تعزيز القدرات التدريبية المهنية للمدرسين.[3]

وفي هذا السياق الذي يتعلق بالموارد المالية التي تتوافر للجامعة، والتي بدورها تؤثر على أدائها سواء التعليمي أو البحثي، فقد تزايدت المخصصات المالية للتعليم العالي وما في مستواه مقارنة بنظم التعليم الأخرى لتصل إلى (47.4) مليار ريال شكلت ما نسبته (20.5%) من إجمالي الإنفاق لقطاع التعليم والتدريب لعام 2007م، مقارنة بـ (23) مليار شكلت ما نسبته (17.1%) عام 2003م، إلى أن هذه الزيادة غير كافية ولم تحدث أي تغيير إيجابي في أداء مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، حيث لا تزال معظم الجامعات اليمنية تواجه مشاكل ومعوقات كبيرة تؤدي إلى عرقلة مسيرتها في تحقيق الأهداف المنوطة بها، وأن ضعف الإنفاق قد أثر سلباً على نمو البحث العلمي والتطور الأكاديمي وعلى توفير الأجهزة والمعدات والمباني وأصبحت تقف عائقاً يحول دون تأدية رسالة الجامعة بالشكل المطلوب، خاصة في ظل عدم الإستقلال المالي للجامعات الذي مازالت تطالب به منذ عقود وتلقى وعوداً مؤجله سنة بعد أخرى.[4] وتشير إحدى الدراسات إلى افتقار الجامعات الحكومية للاستقلال المالي والإداري والحرية الأكاديمية، إذ رغم تأكيدات قوانين التعليم الجامعي على ضرورة استقلال الجامعات إدارياً ومالياً، وتمتعها بالحرية الأكاديمية وفق أحكام القوانين والتقاليد الاجتماعية، فما زالت الجامعات الحكومية فاقدة لاستقلالها المالي والإداري، بالإضافة إلى أن ميزانية الجامعات اليمنية محدودة خاصة ميزانية الدراسات العليا والبحث العلمي،

---

(1) المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية: مراحله- أنواعه المختلفة للعام 2006/2005 ، مرجع سابق، ص 54.

(2) عبد المجيد غالب المخلافي، محمد أحمد قاسم الخياط،" دراسة تحليلية في الإنفاق على التعليم في اليمن من عام 1999-2000م"، المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2000م، ص 3.

(3) المركز الوطني للمعلومات، مادة معلوماتية عن التعليم الجامعي،(صنعاء، المركز الوطني للمعلومات، 2006)، ص3-4.

(4) المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية: مراحله- أنواعه المختلفة للعام 2007/2006، مرجع سابق، ص 10.

ناهيك عن سوء توزيعها واستغلالها، إن لم تكن موجودة في كثير من الجامعات، وإن وجدت فهي لا تزيد عن رقم لا فعل ولا أثر له.[1] وتؤكد دراسة أخرى بأن الجامعات اليمنية الحكومية تفتقر إلى الموارد المالية الكافية واللازمة لسير العملية التعليمية بشكلها الصحيح، ويرجع ذلك إلى الميزانية غير الكافية المعتمدة من الحكومة، بالإضافة إلى الفساد المالي والإداري داخل الجامعات اليمنية، كما أنها لا تمتلك خطة لتقليص الاعتماد على التمويل الحكومي والتحول إلى التمويل الذاتي.[2]

أما مصادر التمويل الأخرى للجامعات فإنها تشكل دخلاً إضافياً إلى جانب الاعتمادات المخصصة من الدولة، لكنه يختلف من جامعة إلى أخرى وربما لا يتجاوز 5% من الميزانية الكلية لكل جامعة، تأتي هذه المصادر الأخرى من رسوم التعليم الموازي، وتمويل الابتعاث والقروض والمنح الخارجية. وينبغي أن يكون ذلك حافزاً للجامعات لتطوير برامجها وأدائها الكلي لتحصل على مزيد من الدخل الإضافي، لأنه لا يتطلب توريد هذه المبالغ الإضافية إلى وزارة المالية كما هو الحال بالنسبة للمخصصات الحكومية.[3]

يلاحظ مما سبق أنه على الرغم من ما يحظ به قطاع التعليم العالي من اهتمام ورعاية بالغة من قبل الدولة التي تتولى تمويله وتوجيهه والإشراف عليه والرقي به، واتاحته للجميع تبعاً للكفاءة، وكذلك رغم الزيادة الملحوظة على نفقات التعليم العالي إلا أنها لم تؤدي الغرض المطلوب كتطوير البحث العلمي أو استخدام تكنولوجيا حديثة كعمل شبكة اتصالات بحثية أو غيرها من البرامج التي تساعد على تطوير وتحسين نوعية وكفاءة النظام التعليمي برمته والأداء البحثي للجامعة.

ج- المراكز العلمية البحثية بالجامعة:

بدأ اهتمام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإنشاء مراكز علمية وبحثية، فمنذ عقد التسعينات في القرن الماضي تم إنشاء عدد من المراكز العلمية والبحثية في معظم الجامعات لخدمة المجتمع وتنمية البيئة. وقد تزايدت بصورة كبيرة خلال الفترة الأخيرة حيث تضمنت مراكز بحثية في مجالات تخصصية، تعد حلقة الوصل الأساسية بين الجامعات والمجتمع ومن هذه المراكز البحثية:[4]

- مركز الأبحاث التطبيقية والدراسات النسوية.
- مركز العلوم والتكنولوجيا.
- مركز البحوث والدراسات اليمنية.
- مركز الدراسات الإستشارية والاقتصادية.
- مركز المياه والبيئة.
- مركز المرأة للبحوث والتدريب.
- مركز التدريب والدراسات السكانية.
- مركز الاستشارات الزراعيى.
- مركز الإرشاد التربوي والنفسي.

---

(1) أحمد علي الحاج محمد، مرجع سابق، ص ص114-115

(2) عبد الغني محمد عبده سعيد، "معايير اعتماد وجودة التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية"، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية، جامعة أسيوط،2008.

(3) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي، مرجع سابق ص، 26.

(4) المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية: مراحله- أنواعه المختلفة للعام 2007/2006، مرجع سابق، ص ص، 89-99.

- مركز الحاسب الآلي.
- مركز التدريب والتعليم المستمر.
- مركز تطوير التعليم الجامعي.
- مركز الرعاية الصحية.
- مركز الأصول الوراثية.

وبالرغم من تزايد عدد مراكز البحوث بالجامعات الحكومية والتي تصل إلى (27) مركزاً بحثياً، إلا أنها تتباين فيما بينها من حيث الإمكانات والفاعلية وأغلبها مازال في بداياته خاصة في الجامعات الناشئة. إلا أن اليمن تحتل المرتبة العاشرة بين الدول العربية في عدد مراكز البحث العلمي سواء كانت الحكومية أو الأهلية، ومع ذلك فإن واقع البحث العلمي ونشاط الباحثين اليمنيين لا يزال دون البدء في خطواته الأولى ولا يزال يعاني من المعوقات ومن أهمها:[1]

- ضعف البحث العلمي المتقدم والمرتبط بالنواحي التقنية إلى درجة لا تسمح له بدور مؤثر في عملية التنمية البشرية.
- غياب دور مراكز الأبحاث في الإرتقاء بمستوى أداء وانتاجية ميدان العمل والانتاج.
- تنحصر هذه المراكز في المجالات الإنسانية والاجتماعية.
- ضعف الإهتمام بالبحث العلمي مقارنة بالمجالات الأخرى وعلى كافة المستويات من سياسات ومؤسسات وأدوار.
- محدودية التسهيلات المقدمة للنشاط العلمي والبحثي.
- غياب دعم مؤسسات القطاع الخاص لأنشطة الجامعة وجهودها التطويرية.

كل ذلك ساهم في اخفاق دور مراكز الأبحاث ودور التعليم العالي في خدمة التنمية، علماً بأن العديد أو معظم البحوث التي يتم إنجازها على مستوى الجامعات لا تلامس القضايا والاحتياجات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومع أن الجمهورية اليمنية قد كفلت حرية البحث العلمي والإنجازات الفنية والأدبية والثقافية وساهمت في استكمال تهيئة الظروف وهياكل مؤسسات البحث العلمي وتوفير مستلزماته، كما أنشأت الدولة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وبالرغم من أهمية هذه الاجراءات إلا أنها لم تؤد إلى نتائج ملموسة، كما أن وزارة التعليم العالي لم تمارس دورها المطلوب بالاهتمام بالبحث العلمي ولم يتم إنشاء قطاع خاص بالبحث العلمي في هيكل الوزارة بالرغم من التسمية التي تضمنتها الوزارة، الأمر الذي يبرهن على أن مسألة البحث العلمي مازال بعيداً عن الاهتمام، وسيظل أحادي الجانب يقوم به الأفراد بتمويل ذاتي وهو بذلك لا يمكن أن يترابط مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أن هذه البحوث الفردية لا تساهم في تنمية خيارات المجتمع.

3- العوامل المعنوية:

ويرتبط تقويم الأداء ارتباطاً وثيقاً بحالة الرضاء الوظيفي للفرد، فإحساس الفرد وشعوره بأن أداؤه يتم تقويمه بصورة دائمة وعلى أساس من الموضوعية من قبل الإدارة المعنية، يؤدي إلى ارتفاع رضاؤه الوظيفي، الأمر الذي يدفعه لتحسين أداؤه بشكل عام، مما يترتب عليه زيادة إنتاجية، وتحقيق أهداف المنظمة، وأهداف الشخصية.وهناك عوامل عديدة من أهم هذه العوامل الرضا الوظيفي والمناخ التنظيمي الذي سوف يتم تناولهما بالتفصيل فيما يلي:

أ- الرضا الوظيفي:

(1) المرجع السباق، ص 99.

يمثل الرضا الوظيفي عاملاً مهماً من العوامل المعنوية لعضو هيئة التدريس بالجامعات وبالرغم من أهميته إلا أنه يلاحظ عدم الإهتمام به في الجامعات اليمنية حيث أشارت إحدى الدراسات التي أجريت على أعضاء هيئة التدريس لجامعة صنعاء لمعرفة الرضا الوظيفي لديهم أن الرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة يقع عند مستوى متوسط، وقد يرجع ذلك لعدة أسباب منها انخفاض الأجور والمرتبات القائمة على عدم التنافس.[1] هذا وتؤكد دراسة أخرى أجريت على جامعة عدن أن المستوى العام للرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعة يقع عند مستوى متوسط.[2] ويلاحظ أن الهيئة التدريسية في الجامعات اليمنية غير راضيين بشكل عام، هذا مما يؤثر على أدائهم البحثي وكذلك أدائهم بشكل عام.

ب- المناخ التنظيمي:

أما فيما يتعلق بالمناخ التنظيمي للجامعات اليمنية فقد أشارت إحدى الدراسات التي أجريت على جامعة تعز، أن تصور أعضاء هيئة التدريس للمناخ التنظيمي السائد في جامعة تعز قد جاء بدرجة تحقق منخفضة في جميع عناصر المناخ التنظيمي المشمولة بالبحث وهي (أهداف الجامعة، الهيكل التنظيمي، القيادة الجامعية، الوسائل والتقنيات، العلاقات الإنسانية والحوافز).[3] يتضح من ذلك أن البيئة الداخلية للجامعات اليمنية تفتقر إلى وجود مناخ تنظيمي صحي، مما يؤثر سلباً في تشجيع أعضاء هيئة التدريس على تطوير وتحسين أدائهم البحثي والتعليمي بالجامعة.

ثانياً: تحليل البيئة الخارجية للجامعة:

يشدد أسلوب التخطيط الاستراتيجي على أولوية تحليل كافة المتغيرات والمستجدات والتحديات المحيطة بالمنظومة المدروسة باعتبارها من أقوى وأهم العوامل المؤثرة في أداء هذه المنظومة بل تكاد تكون هي المحدد الرئيسي لهذا الأداء. ومن هنا فإن الجزء الحالي سوف يتصدى لتحليل البيئة الخارجية للجامعة.[4]

وتنقسم البيئة الخارجية للجامعة إلى بيئة بعيدة تؤثر بشكل غير مباشر، وتشمل البيئة الخارجية كافة العوامل الاقتصادية والسياسية والمجتمعية والثقافية، والتكنولوجية، وبيئة محلية قريبة تتضمن الأطراف أصحاب المصلحة الذين لهم علاقات تأثير وتأثر بأداء الجامعة وهم، وزارة التعليم العالي، وإدارة الجامعات والكليات والوحدات بالجامعة، وأعضاء هيئة التدريس، والطلاب، وأولياء الأمور، والمنظمات والجهات الحكومية المختلفة، والمجتمع بوجه خاص. والتي سيتم تناول ذلك فيما يلي:

1- تأثير بعض التغيرات والتحديات المحيطة بالجامعة:

---

(1) محمد عبد الله حميد، " استراتيجيات إدارة الصراع التنظيمي وعلاقتها بالرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة صنعاء"، رسالة ما جستير غير منشورة، مقدمة إلى قسم الإدارة والتخطيط التربوي، كلية التربية ، جامعة صنعاء، 2004، ص 146.

(2) عبده أحمد محمد حسين، " الرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس وعلاقته بإنتاجيتهم العلمية بجامعة عدن"، رسالة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة إلى قسم الإدارة والتخطيط التربوي، كلية التربية، جامعة عدن، 2006.

(3) عبد الرقيب علي قاسم السماوي، "المناخ التنظيمي وعلاقته بالإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة تعز"، رسالة ماحستير غير منشورة، مقدمة إلى قسم الإدارة والتخطيط التربوي، كلية التربية، جامعة تعز 2005.

(4) صفاء أحمد محمد شحاتة، "تطوير أداء كلية التربية جامعة عين شمس في مجال المشاركة المجتمعية في ضوء مفاهيم الجودة والاعتماد: منظور استراتيجي"، مستقبل التربية العربية، المجلد: الرابع عشر، العدد 52، يوليو 2008، ص199.

تعتبر الجامعة هي المؤسسة الاجتماعية المؤهلة بحكم بنائها التنظيمي والإداري وكوادرها الفنية لمواجهة التغيرات التي تحيط بها، لذا فإن هناك العديد من التغيرات البيئية المرتبطة بها كالتغيرات الاقتصادية والسياسية والمجتمعية والثقافية والتكنولوجية، والتي تنعكس في مجملها من خلال عدة تحديات في البيئة القريبة والمباشرة لها، والتي يمكن تناول هذه التغيرات في ما يلي:

أ- التغيرات الاقتصادية:

صاحب تغلغل نظم المعلوماتية مجموعة من التغيرات الاقتصادية وبات الصراع بين المتنافسين على كيفية الإستحواذ على الأسواق وعلى أكبر عدد ممكن من المستهلكين. وبذلك أصبحت عناصر المنافسة والجودة والتميز هي التي تحكم قوانين السوق، وأصبح امتلاك ميزة نسبية في الإنتاج والجودة من أهم العناصر التي تحكم قوانين السوق وهو ما أمكن الدول المتقدمة من التحكم في السوق.(1)

كما أن التغيرات والتكتلات الاقتصادية العالمية التي شهدها العالم في أواخر القرن العشرين أدت إلى تغيرات كبيرة في أجهزة الإدارة العامة في مختلف دول العالم ولا سيما دول العالم الثالث، وتحول العالم اليوم من المجتمع الصناعي إلى مجتمع ما بعد الصناعة، وهو ما يطلق عليه بعضهم باسم "مجتمع المعلومات" أو "عصر المعلومات" لذا فإن أي تقدم كان من واجب دول العالم المختلفة سواء كانت متقدمة أم نامية وبغض النظر عن النظام السياسي والاقتصادي الذي تتبناه أن تأخذ بالحسبان ضرورة الإستعداد لمواجهة المتغيرات العالية.(2) وهذه التغيرات لا تأتي إلا بوجود العولمة التي ساعدت على وجود التغيرات والتحولات العالمية والذي كان لزاماً على أي مجتمع التعرف على العولمة في العالم المعاصر لكي يستطيع مواجهتها والإستعداد لها بشتى الوسائل ولكي يستطيع التعامل معها.

والعولمة في جوهرها ظاهرة اقتصادية، وحيث إن الاقتصاد عصب حياة المجتمعات ، كان للعولمة الاقتصادية تأثيراتها في النظم الاجتماعية والسياسية والثقافية والتعليمية أيضا، والتي تعد تحديات لدول العالم النامي، التي مازالت تخطو نحو التنمية الشاملة.(3)

فالبعض يرى أن العولمة لا تعد كونها حركة اقتصادية تهدف إلى سوق عالمية يقوم عليها الاقتصاد العالمي وفقاً لنظريات التكامل والاعتماد والتبادل الدولي القائم على توزيع وتسويق الفائض، وليس للاستهلاك المحلي، فحسب، بل هي سوق تنافسية، لا يوجد فيها للمنظمة المحلية أو الإقليمية دور حيث يتم تحديد أسعار كل شئ وفقاً للمتغيرات العالمية.(4) فالعالم يمر بفترة في غاية الحساسية، حيث ينتقل من قرن إلى قرن، ومن نظام سياسي إلى آخر، ومن نظام سياسي إلى نظام سياسي مختلف وسط ظروف عالمية مليئة بالمتغيرات والتحديات، وأصبح يعيش حضارة الثورة التكنولوجية والتي فرضت نوعية جديدة من التكنولوجية المتقدمة والتي تحتاج إلى عمالة على أعلى مستوى من التدريب والتعليم، ويرجع السبب إلى هذا التقدم المذهل الذي أدى إلى إزالة الحدود والحواجز بين الدول والشعوب حتى أصبح العالم كله قرية صغيرة أو ما يعرف بالعولمة Globalization.(5)

وتفرض العولمة تحديات عديدة أخرى يجب أن تتصدى لها الجامعات بفاعلية ووعي من بينها المشكلات المتعلقة بدور الجامعات في كيفية الحفاظ على الهوية الوطنية أمام التدفق الهائل

---

(1) المرجع السابق، ص 201.

(2) نجم الأحمر، "المتغيرات الإقتصادية العالمية وسياسة الإصلاح الإداري في سورية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد: الأول، 2008، ص349.

(3) أحمد محمد مكي، " الجدوى الاقتصادية للتعليم في عصر العولمة"،رئاسة الجمهورية، المركز الوطني للمعلومات، متاح على:http://www.yemen-nic.info/contents/education/studies/22.pdf

(4) محمود ابو النور عبد الرسول، التربية، ص 246.

(5) جابر محمود طلبة، التجديد التربوي من أجل جامعة المستقبل، المنصورة ،(مكتبة الإيمان، 1999) ، ص2.

للمعلومات، وأفكار، والبرامج التي تعبر عن ثقافات وقيم أخرى ، وتهيئة أفراد المجتمع بأسس ثقافية متينة تساعد على الانفتاح الواعي على الثقافات الأخرى وبما يقلل من التأثيرات السلبية والاستفادة من تجارب الغير، وكذلك الاستفادة على مستوى مؤسسات التعليم العالي من التطورات العالمية في مجال الغير، وكذلك الاستفادة على مستوى مؤسسات التعليم العالي من التطورات الحديثة في مجالات البحث العلمي، ونظم الإدارة الجامعية الحديثة وبما يقوي ويعزز القدرة المؤسسية لمؤسسات التعليم العالي في اليمن.[1]

ومن الطبيعي أن يؤثر تيار العولمة الجارف على التعليم الجامعي، فإذا كانت تحمل بين طياتها فرص الوصول إلى هذا النوع من التعليم بفضل أدوات الإتصال الحديثة، فإنها تحمل أيضاً تدهوراً وضعفاً في نوعيته لتزايد ارتابط الجامعات بالنظام الرأسمالي العالمي والمؤسسات الاقتصادية الضخمة التي توفر التمويل اللازم والذي لا يستطيع أن تحصل عليه من الدولة أو الطلاب، وعلى الرغم من ايجابية ذلك التوجه إلا أنه يثير التساؤل حول تأثيره في طبيعة الجامعة ودورها واستقلالها بل وسمعتها وسلطتها الأخلاقية، وأيضاً نظراً لتغير حجم الكيان الجامعي وطبيعته ووظيفته، وانقسام الجامعات إلى جامعات عالمية إلكترونية ضخمة تخدم جمهوراً عالمياً متناثراً، والأخرى جامعات محلية صغيرة تخدم الاحتياجات المحلية، هذا بالإضافة إلى غلبة الطابع التجاري الاقتصادي على الجامعة بحيث أصبحت أقرب إلى مكان لتبادل السلع وتقديم الخدمات التعليمية والمعرفية.[2]

كما إن مواجهة تحديات العولمة أو الإفادة من فرصها يتطلب بالضرورة أسساً تربوية جديدة، ترتكز عليها الجهود التربوية وتقود العمل الوطني لإحداث اصلاحات تربوية جذورية في بنية التعليم ومحتواه وفلسفته.[3] حيث استطاعت العولمة- خلال سنوات قليلة من احداث تغييرات هيكلية في دول ومجتمعات العالم، واتسمت هذه التغييرات بالتحول السريع في جوانب جوهرية عديدة أهمها: عولمة الاقتصاد وتنافسيته وتجاوزه للحدود القومية من خلال كيانات اقتصادية عابرة للقومية، بل وعابرة للقارات، كذلك تلاشي المفهوم الفيزيقي والبعد الوقتي للزمان.[4]

يتضح من السابق أن العولمة شغلت أذهان الكثير في المجالات العلمية والاقتصادية والسياسية والتربوية والتي تعد من أكثر عوامل الضغط تأثيراً في المجتمعات، ومن ثم في التعليم. ولتحقيق تعليم جامعي ذات جودة عالية يتطلب إعادة النظر في ما يكسبه التعليم للأفراد من مهارات وطرق وتفكر، وتطويرها لتتوافق مع متطلبات المتغيرات التي تفرضها العولمة وتحديات العصر.

ومن التغيرات الاقتصادية ذات التأثير العميق في المجتمع بمؤسساته المختلفة عملية الخصخصة Privatization، ويقصد بها على مستوى المجتمع تحويل القطاع العام إلى قطاع خاص، وعلى مستوى التعليم السماح للأفراد بإنشاء مدارس وجامعات خاصة. وغنى عن البيان ما سيترتب على هذا الإتجاه من آثار سلبية من أبرزها خرق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وديمقراطية التعليم، والتقليل من شأن التعليم الجامعي الحكومي والتأثير السلبي في مكانته. ولكي يواجه التعليم الجامعي الحكومي هذه الآثار، فإن من الضروري إعادة النظر في أهدافه ومحتواه وإمكاناته وأساليبه، بحيث

---

(1) محمد بن محمد مطهر، مرجع سابق، ص ص 19-20.

(2) محمد نبيل نوفل،" الجامعة والمجتمع في القرن الحادي والعشرين"، المجلة العربية للتربية، المجلد 28، العدد الأولو يونيه، 2002، ص 155.

(3) طلعت عبد الحميد وآخرون، تربية العولمة وتحديث المجتمع دراسات في الأصول الفلسفية والاجتماعية للتربية، الطبعة الأول(القاهرة، دار فرحة للنشر، 2004)، ص 221.

(4) أمل عبد الفتاح محمد محمد، "التربية المقارنة والعولمة أبعاد التغيير والموجهات الحاكمة"، مجلة التربية وعلم النفس، العدد 32،(الجزء الثاني)، 2008، ص 9.

يتمكن من إعداد طلابه بصورة جيدة تمكنهم من منافسة خريجي الجامعات الخاصة، بل والتفوق عليهم.[1]

ويضاف إلى التغيرات السابقة عدم كفاية التمويل الحكومي الذي يقدم للتعليم الجامعي، وذلك نظراً للضغوط الكثيرة التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني، والتي تتمثل في التغيرات الاقتصادية العالمية وما ترتب عليها من نتائج مثل التكتلات الاقتصادية، والتحول إلى القطاع الخاص، إضافة إلى الزيادة السكانية وزيادة تكلفة التعليم عامة، والتعليم الجامعي خاصة. حيث تفرض الخصائص الاقتصادية للعولمة العديد من التحديات من نظام التعليم في الدول النامية، ومنها الدول العربية، وترتبط هذه التحديات بالميزانيات المخصصة للإنفاق على التعليم ومحدوديتها خاصة مع انخفاض حجم المعونات الدولية. ومن هذه التحديات أيضاً ما يرتبط بمعالجة الآثار السلبية لاعتماد الأخذ بأنماط العولمة الاقتصادية.. وماتقرره من نزوات وعادات استهلاكية، وانتشار مظاهر الفساد المالي وكذلك معالجة الآثار المترتبة على القيم الأخلاقية السلبية وأشكال التفكك الأسري وغيرها من مشكلات عدم التكامل الإجتماعي.[2]

وفي سياق تأثير التغير الاقتصادي يشير تقرير التنمية البشرية اليمني عام 2001م أن الإنفاق العام على التعليم العام (من الإنفاق على جميع المراحل) حوالى 3.68٪، أما الإنفاق العام على التعليم العالي (من الإنفاق على جميع المراحل) حوالى 1.21٪.[3] وتشير دراسة العبيدي إلى إن نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج القومي في اليمن تصل بين 6%، 6.5%.[4]

يتبين من الخطة الاستراتيجية للتعليم العالي والبحث العلمي في اليمن أن زيادة معدلات الإنفاق على التعليم العالي في اليمن تعكس مدى التوسّع القائم في الجامعات الحكومية، حيث خصصت الحكومة في عام 2000 ميزانيات مماثلة لكليات المجتمع إلا أن هذه الموازنات لا تشكل إلا جزءاً ضئيلاً من الإنفاق الكلي على التعليم العالي بنسبة (0.3 % في عام 2000 و 1.9% في عام 2003).[5] وقد يؤدي ذلك إلى التركيز على كليات المجتمع والتي بدورها تساعد في تحسين وتطوير التعليم التقني في اليمن وتقلل من إندفاع الطلاب إتجاه الكليات الأدبية، فمن خلال هذه الكليات يمكن جذب الطلاب اليها وتحقيق الرضا لدى أولياء الأمور.

ويعتبر التعليم أداة رئيسية لتدعيم التنمية بكافة أنواعها الاقتصادية والاجتماعية، فالتعليم أصبح استثماراً، وتلاشت فكرة التعليم على أساس أنه استهلاكي النفقات والمردود، وأصبحت الحاجة ماسة لمعالجة الهوة السحيقة التي تؤثر على العائد الاقتصادي من التعليم من حيث ندرة الخريجيين في تخصصات مطلوبة، وكثرة عدد الخريجين في مجالات ليست أسواق العمل في حاجة إليهم.[6] ومن ثم فإن هناك ضغوطاً كثيرة تواجه المؤسسات التعليمية وفي مقدمتها الجامعة

---

(1) فتحي درويش عشيبة، "أدوار الإدارة الجامعية في مصر في ضوء التحديات المعاصرة"، دورية الإدارة العامة، المجلد: الخامس والأربعون، العدد: الثاني، ربيع الآخر 1426، مايو 2005، ص ص 299-300.

(2) ناهد عدلي شاذلي، هاني عبد الستار فرج، "تجديد نظام التعليم في ضوء التحديات الحضارية المعاصرة"، التربية والتنمية، السنة 12، العدد 31، ديسمبر 2004، ص 29.

(3) تقرير التنمية البشرية، متاح على: http://www.26sep.net/newsweekarticle.php?lng=arabic&sid=24437 (18-4-2009م).

(4) سيلان جبران العبيدي، "تمويل التعليم في ظل العولمة"، الأمانة العامة للمجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2002، ص 11.

(5) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي ،مرجع سابق، ص 22.

(6) صلاح الدين المتبولي، التربية ومشكلات المجتمع،(الإسكندرية: دار الوفاء، 2003) ص 132.

لتحقيق التكيف مع الاقتصاد العالمي والمحلي وذلك يتطلب وجود كوادر تعليمية وقيادة فعالة من أجل مواجهة كل هذه التحديات والضغوطات التي تواجه التعليم بشكل عام.

ويمكن القول مما سبق أن هناك تغييرات اقتصادية كبيرة تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على المؤسسات التعليمية والمجتمعية ومنها الجامعة، ومن أهم هذه التغييرات هو وجود الاقتصاد المعتمد على المعرفة في ظل العولمة. حيث يتأثر التعليم بما يحدث من تغيرات في المنظومة الاقتصادية للمجتمع، فالزيادة أو العجز في ميزانية الدولة ، تؤثر في تمويل التعليم ، وفي الوقت ذاته يؤثر التعليم في المنظومة الاقتصادية، فنوعية مخرجات التعليم على قدر ما تملكه من مهارات تتلاءم أو لا تتلاءم مع طبيعة العصر ومتطلبات سوق العمل والإنتاج، يؤثر في اقتصاد المجتمع سلباً أو إيجاباً.

ب- التغيرات السياسية:

أن ما تسعى إليه العولمة هو فرض هيمنتها على حكومات الدول النامية تحت مسمى الديمقراطية، ونتج عن اقتحام الدول في هذا النظام ظهور بعض المشكلات البيئية المرتبطة بطبقة المجتمع واقتصاده وثقافته وتاريخه الموروث، تلك التي تظهر في شكل حركات تمرد وصراع طائفي ومن بين المشكلات المرتبطة بتطبيق النظم الديمقراطية الإضطرابات السياسية.[1]

يتضح من ذلك أن التأثير السياسي الواضح لظاهرة العولمة وما تفرضه من هيمنة على حكومات وشعوب الدول النامية فيما يتعلق بأدوارها التنظيمية، قد أدى إلى صراع داخلي وأظهر مشكلات كانت هذه الدول في غنى عنها.

كما أدت هيمنة الدولة على التعليم الجامعي من خلال تمويله وإخضاعه لآليات الدولة عند تعيين قياداته ومسئوليه إلى تدهور ملحوظ في الإدارة الجامعية. فكما هو الحال في وظائف الدولة المختلفة فإن تعيين القيادات الجامعية في الأنظمة الشمولية يخضع لاعتبارات الإنتماء الحزبي أو الولاء وهي أمور لا يمكن قبولها إذا لم تكن مرتبطة بالمقدرة العلمية والأكاديمية والإدارية للشخص المعني، كما أن هذه القيادات الجامعية نفسها تكرس نفس المبدأ عند تعيين عمداء الكليات أو الموظفين فتنطلق من منطلق الإنتماء والولاء الأمر الذي يؤدي إلى تدني مستوى العملية التعليمية والإدارية. لذلك فإن إصلاحات الإدارة الجامعية أمر أساسي، كما أن إخضاعها عند الإختيار للمعايير العلمية والأكاديمية بعيداً عن تدخل الدولة ولكن وفق قواعد تضمن سلامة الاختيار وعدالة التنافس بين أعضاء هيئة التدريس وإزالة أي تأثيرات حزبية أو سياسية على هذا الاختيار، والإعتماد على مقدرات ومؤهلات وخبرة المتقدمين لشغل هذه الوظائف. لذلك من المهم وضع أسس علمية ومحددة لاختيار قيادات للجامعات وفق معايير تحررها من تأثير رغبات الحكومة وفي نفس الوقت لا تنساق وراء رغبات أعضاء هيئة التدريس وأهوائهم السياسية.[2]

وتفرض التغيرات السابقة على التعليم الجامعي مسئوليات جديدة تتطلب مزيداً من العمل لترسيخ مبادئ الحرية والديمقراطية لدى الطلاب، من خلال تكوين وتنمية القيم والإتجاهات التي تجعل من الديمقراطية أسلوباً معاشاً من أساليب حياة الطالب. ويستلزم هذا إجراء تعديلات جوهرية في نظم وأساليب التعليم الجامعي بدايةً بنظام قبول الطلاب، وانتهاءً بنظم التقويم وأساليبه.[3] وكل

---

(1) محمود أبو النور عبد الرسول، " دراسة تحليلية مقارنة لأدوار المعلم في عصر العولمة"، مجلة التربية مجلة علمية متخصصة تصدرها الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، السنة التاسعة، العدد 18، يناير 2006، ص 178.

(2) أبو بكر عبد الله القربي، مرجع سابق، ص ص 6-7.

(3) فتحي درويبة عشيبة، مرجع سابق، ص 302.

تلك التغيرات أثرت بشكل سلبي على التعليم الجامعي في اليمن ومن ثم أدت إلى ضعف الأداء البحثي في الجامعات اليمينة.

وقد أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003م إلى أن نوعية التعليم العالي في العالم العربي تتأثر بعوامل كثيرة أهمها عدم وضوح الرؤية وغياب سياسات واضحة تحكم العملية التعليمية وذكر بعض هذه العوامل من مثل قلة استقلال هذه الجامعات وتحولها إلى ساحة للصراعات السياسية والعقائدية بسبب تقييد العمل السياسي وتشجيع تيارات سياسية معينة من قبل السلطة الحاكمة وذكر التقرير أن بعض الجامعات أصبحت تدار بحكم المنطق السياسي وليس وفقاً لسياسة تعليمية حكيمة وذكر مثالاً على ذلك أن بعض الجامعات تعاني من سياسة الباب المفتوح في القبول حيث أصبح قبول الأعداد الكبيرة من الطلبة وسيلة تلجأ إليها بعض الأنظمة العربية لاستجلاب الترضية الاجتماعية. ويلاحظ التقرير أنه برغم الارتفاع المضطرد في أعداد المنتسبين للتعليم العالي إلا أن القلة من هؤلاء المنتسبين تتجه إلى التخصص في العلوم الأساسية والهندسة والطب والمواد العلمية الأخرى، ويقرر أن تدني نسبة الخريجين في اختصاصات العلوم والتقانة من باحثين وفنيين يعد مؤشراً سلبياً في إطار مساعي بناء قدرة بشرية متوازنة في مجال العلوم والتقانة. ويضيف أن التأهيل في البلدان العربية يتسم بأنه مدفوع من جانب العرض بدلاً من جانب الطلب، وأن هناك تركيز على جانب الكم بدلا من النوعية.[1] وتشير دراسة الحاج أن الجامعات اليمنية تخضع لقوى الضغط السياسي والاجتماعي والإداري، ومما يحيل الجامعات إلى إدارات نمطية تابعة لأهواء القيادات السايسية والإدارية.[2]

ج- التغيرات المجتمعية والثقافية:

تعتبر التغيرات المجتمعية والثقافية من أكثر العوامل المؤثرة على مؤسسات التعليم العالي وخاصة الجامعات، وذلك لارتباطها الوثيق بقطاع التعليم الجامعي، حيث تدعم هذه التغيرات كثير من القيم سواء الإيجابية أو السلبية على حد سواء.

حيث يرى البعض أن الخصائص التي قامت عليها حضارة هذا العصر راسخة في التراث العربي الأصيل وبالتالي لا يوجد تناقض بين الأصيل والمعاصر من القيم، وأن المعاصر هو أصيل وأن الأصيل أصبح معاصراً تتجسد من خلال عامل اجتماعي لتلك القيم وهو ليس كائناً سلبياً، فهو يؤثر ويتأثر بظروفه المكانية والزمانية وبقيمه الأصيلة في الوقت نفسه، وإن كان ذلك فإنه من الصحيح أيضاً أن اتجاهات تلك القيم ومضمونها قد يختلف باختلاف الأوضاع البنائية الزمانية المكانية من جهة وباختلاف الرؤى والمصالح من جهة أخرى.

فإذا كانت اليابان تعد من الدول الصناعية الكبرى التي تسهم في صياغة مستقبل العولمة الآن، فإن قيمها الأصيلة تم توظيفها وعصرنتها وظلت الجماعية والتعاون موجهة للقيم الرأسمالية التي تمجد الفردية والتنافسية.[3]

تحاول العولمة فرض نموذجاً ثقافياً على المجتمعات حيث تهدف العولمة الثقافية إلى شيوع أنماط الاستهلاك الغربية وقيمه، للترويج للصناعات والمنتجات الصناعية وتصور الحياة على أنها متعة ورفاهية وهي تتضمن أيضاً بلوغ البشرية مرحلة الحرية الكاملة لانتقال الأفكار والإتجاهات والأذواق على الصعيد العالمي، ومن ثم تعنى انفتاح الثقافة، والقضاء على التمايز

---

(1) المكتب الإقليمي للدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الألماني ، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 : نحو إقامة مجتمع المعرفة ، عمان 2003،ص ص 56-70.

(2) أحمد علي الحاج محمد، مرجع سابق، ص 114.

(3) طلعت عبد الحميد وآخرون، مرجع سابق، ص 28.

الثقافي الذي عاشته البشرية على مر تاريخها، وبالتالي ينتقل تركيز الإنسان ووعيه من المجال المحلي إلى المجال العالمي، ففي ظل العولمة الثقافية يزداد الوعي بعالمية العالم، وبوحدة البشرية، وستبرز بوضوح الهوية والمواطنة العالمية التي ستحل محل الولايات والإنتماءات الوطنية، فالإنسانية ستعيد النظر إلى ذاتها ككتلة واحدة ذات مصير واحد، وتشترك مع بعضها في قيم عميقة تتخطى كل الخصوصيات الثقافية.(1)

أدت التغيرات المتسارعة في متطلبات واحتياجات السوق التنافسي لمؤسسات ومنظمات الأعمال العالمية إلى توجه الأفراد نحو التعلم المستمر بأشكال وأنماط تتناسب مع هذه التغيرات وتستجيب لمجتمع معلوماتي تتمثل وسيلته وهدفه النهائي في المعرفة والتحول من الإهتمام بالتنمية البشرية بشكل عام إلى التركيز على إدارة المعرفة والإستثمار في رأس المال الفكري والملكية الذهنية لقوة العمل، ومن ثم يمكن بتحول مجتمع عصر العولمة إلى مجتمع التعلم Learning Society .(2) فمجتمع العالم الثالث يكون أكثر تأثراً بالتحديات التي تفرضها العولمة، إلى جانب أن السيطرة التقافية تتنافى مع التفاعل الثقافي، الذي يتم بين طرفين متعادلين، على الرغم من انتشار العولمة، فإن الشباب يفتقر إلى وجود وعي كامل حتى يدركوا هويتهم وثقافتهم، فالبعض يطلق على ثقافة العولمة ثقافة القطيع الإلكتروني.(3) وكان من نتاج ذلك اندثار ثقافات محلية، أوضياع بعض عناصر ثقافات محلية أخرى، أو صراع ثقافات وقوميات عصبيات، كما صاحب ذلك مشكلات متعددة منها ظاهرة الإغتراب بين الشباب.

وفي ضوء ذلك يتعين على التعليم الجامعي أن يعمل على ترسيخ الخصوصية الثقافية لدى الطلاب ويؤكد على منظومة القيم التي تشكل هذه الخصوصية. وعليه كذلك أن يحافظ على الذاتيه الثقافية دون عزلة عن الحضارة العالمية المعاصرة في توازن دقيق ومدروس بين عناصر الثقافة العالمية وعناصر الثقافة المحلية، بحيث يكون خريج الجامعة منتمياً لوطنه، ومتصلاً بالثقافة العالمية، ومتخصصاً في مجال معين.(4)

حيث يلاحظ أن الشباب هذه الأيام يمرون بفترة حرجة، فهم يأخذون كل ما يجدونه من ثقافة في المجتمع ويتأثرون بها ناهيك عن استخدام الإنترنت والذي قد يؤدي إلى وجود صراع قيمي بين الشباب بين ما يتعلمونه وبين ما يجدونه في الواقع، وهذه التيارات التي يتعرض لها الشباب العربي ومنهم اليمني تسعى إلى تحطيم مجموعة القيم والتقاليد المجتمعية التي تنشأوا عليها، مما يزيد من الفجوة بين الأجيال وإلى زيادة تقليد الشباب لسلبيات الثقافات الغربية. لذا فعلى الدول العربية ومنها اليمن الإهتمام بالثقافة القومية الوطنية، وايجاد طريقة لمواجهة تحديات العولمة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يحتاج إلى الإهتمام بالتعليم الجامعي وايجاد كوادر تدريسية مؤهلة تساعد طلاب هذه المرحلة من مواجهة تحديات العولمة. بالإضافة إلى أن قوى العولمة تعمل جاهدة على تكوين شرائح اجتماعية جديدة من مواطني الدول النامية لتصبح مراكز محلية لخدمات المؤسسات والشركات والبنوك العالمية، ومرتبطة ومنتمية إلى مصالح تلك المؤسسات ومصالح المستثمرين من أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية، وأداة للربط بين القطيع الإلكتروني وشعوبها الأصيلة. فقد ساعدت العولمة على تكوين أمم جديدة تنمي قطاعات من

---

(1) محمود ابو النور عبد الرسول، التربية،مرجع سابق، ص 247.

(2) أمل عبد الفتاح محمد محمد، مرجع سابق، ص 17.

(3) ابراهيم محمد ابراهيم، مصطفى عبد السميع محمد، التعليم المفتوح وتعليم الكبار:رؤى وتوجهات (القاهرة: دار الفكر العربي، 2004)، ص 72.

(4) فتحي درويش عشيبة، مرجع سابق، ص ص 304-305.

شعوبها في اختلاف توجهاتها ومصالحها إلى دول العالم الأول والثاني والثالث والرابع، بحيث لا يكون هذا التقسيم الجديد قائماً على فكرة العدالة الاجتماعية أو الحريات أو الديمقراطية، بل سوف يقوم بدرجة أكبر على القوى السياسية والاقتصادية المسيطرة.[1]

وعلى ذلك فالعولمة تفرض العديد من التحديات على التعليم الجامعي في اليمن، أهم هذه التحديات هي المنافسة مع الجامعات العالمية الأخرى في تقديم الخدمات التعليمية والبحثية والمعرفية بوجه عام، وتقديم التخصصات المختلفة والحديثة، وإعداد خريجين بمواصفات عالمية يستطيعون التنافس على فرص العمل في مختلف الأسواق الدولية والمحلية.

ولم تكن التربية بمعزل عن ذلك، إذ تشير التقارير العالمية لحقوق الإنسان إلى أن تدني مستوى التعليم وتخلي مؤسسات التربية عن أداء أدوارها المنوطة بها في الحفاظ على بنية المجتمع وشرائحه الثقافية، وإزالة الأمراض الاجتماعية والخلقية والثقافية هو ما آل بالمجتمعات العربية إلى ماهي عليه الآن من آزمات وقلة وعي وحيلة وحروب وفتن وهيمنة من الداخل ومن الخارج، وتفشي حالة اللافعل وفقر القدرة على العمل والإنجاز، وانتشار الفساد وأعمال التخريب، حيث لا محاسبية ولا جزاء نتيجة لغيبة المرجعية الدينية والخلقية.[2]

علاوة على هذا وذاك، هناك ثمة عوامل وتحديات من خارج الجامعات وداخلها فرضت على الجامعات المعاصرة أن تجعل التعليم العالي والبحث العلمي نصب عينيها، وشغلها الشاغل، وفي مقدمة ذلك التقدم العلمي والتقني والإنفجار المعرفي بميادينه ومناهجه المختلفة.

وما ترتب على ذلك من تحولات وتغيرات مذهلة غيرت الكثير من أوجه حياة المجتمع وفتحت آفاقاً لا حدود لها، وعماد هذا وذاك البحث العلمي، وتجهيز الباحثين وإعداد المفكرين والعلماء الذين تقع على عاتقهم إجراءات الدراسات والبحوث والإبداع العلمي والتقني، وتحويل الأفكار والإبتكارات إلى منافع وسلع وخدمات جديدة.[3]

يتضح من ذلك أن هناك سلبيات كثيرة بسبب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي سببتها العولمة والتي تؤثر بشكل مباشر على التعليم العالي، وبالتأكيد هذه التغيرات لها أثر كبير على القيم والممارسات الاجتماعية الفردية والمؤسسية، بما يفرض الإهتمام بالتعليم الجامعي ووضع أهمية خاصة للبحث العلمي الذي يساعد على مواجهة السلبيات الناجمة عن التغيرات المجتمعية المعاصرة.

د- التغيرات التكنولوجيه

ويقصد بالتكنولوجيا في المنظمات الجامعية "استخدام وتطبيق كل ما يتوصل له التقدم العلمي من أجهزة وأدوات حديثة تستخدم في منظمات التعليم العالي، مثل تكنولوجيا الحاسب الآلي، وتكنولوجيا الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وغيرها"[4]. حيث تواجه الدول العربية وفي مقدمتها اليمن مجموعة من التحديات التي فرضتها العديد من المتغيرات والمستجدات المعاصرة على

---

(1) صفاء أحمد محمد شحاتة، مرجع سابق، ص 203.

(2) فاطمة الزهراء سالم، " نحو استراتيجية لإصلاح التعليم في الوطن العربي من أجل تعايش الثقافات (منظور استشراقي مستقبلي)"، مستقبل التربية العربية، المجلد: الرابع عشر، العدد 52، يوليو 2008،ص ص 279-280.

(3) أحمد علي الحاج محمد، مرجع سابق، ص 82.

(4) عادل عبد الفتاح سلامة، " التكنولوجيا الإدارية واستخداماتها في مؤسسات التعليم العالي: الحلقة الدراسية الوطنية لكبار المسئولين عن إدارة وتخطيط التعليم العالي"، طرابلس: المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة، 2001، ص 2.

الساحة الدولية وهذه المستجدات منها ماهو سلبي وإيجابي والتي لا يمكن تجنبها، حيث تنوعت بين ماهو اقتصادي واجتماعي وثقافي وسياسي والتي يمكن اختزالها في العولمة والثقافة العالمية والإنفجار المعرفي والتقني.

وتلعب الجامعات الدور الأساسي في تهيئة واستغلال مورد المعلومات واستخدام تكنولوجيا المعلومات في ذلك، حيث العديد من الدراسات والمعلومات تشير إلى الدور الذي تلعبه مؤسسات التعليم العالي وفيها الجامعات في خلق وابداع وبث وتطبيق المعرفة- تراكم المعرفة، في الوقت الحاضر. حيث أصبحت الجامعات في مجال تكنولوجيا المعلومات أمام تحد كبير استوجب عليها اتباع طرق وأساليب جديدة لتخزين ومعالجة تلك المعلومات مما ترتب على ذلك ما يلي:[1]

- تدريب المتعلمين على الإستخدام الأفضل للتكنولوجيا الجديدة في مجال حفظ المعلومات وتخزينها واسترجاعها.
- ضرورة توفير بيئات تعليمية بالجامعات تحفز الدارسين على التساؤل والتفكير، وتفسير المعلومات المتصلة باهتماماتهم وحاجاتهم.
- أهمية ربط المؤسسات الجامعية على المستوى المحلي معاً في شبكة الإتصال وتبادل الخبرات والإنجازات فيما بينها، وبما يضمن التحول التدريجي بالمؤسسات الجامعية التقليدية إلى مؤسسات جامعية مبنية على تقنيات المعلومات.
- ضرورة تزويد المكتبات الجامعية على مستوى الكليات والجامعات بالمكتبات الإلكترونية العملية، وتدريب الدارسين على استخدام هذه المكتبات من أن يتعلموا بأنفسهم باستخدام الوسائل المتعددة.

لقد أدى تطور الإبتكار والتطور التكنولوجي إلى اشتداد ضرورة عولمة الإنتاج وإلى تسارع عمليات التحديث والتطوير، وإلى حتميات عمليات التبادل على النطاق الدولي. وأصبحت آثار العولمة واضحة في كل مكان، يمكن لمسها بسهولة، آثار ذوبان الدولة، وذوبان الشخصية، وتلاشي الفواصل السياسية، وتعاظم الفواصل الاقتصادية، ما بين أغنياء لديهم فائض متعاظم، وما بين فقراء لديهم عجز متزايد.[2] حيث أدت الثورة العلمية التكنولوجية التي شهدتها المجتمعات الإنسانية إلى إعادة تشكيل الكثير من المعارف والمفاهيم والقيم، الأمر الذي أدى بدوره إلى تذبذب وعدم استقرار في القيم الموروثة والمكتسبة على حد سواء وبالتالي نشوء صراع بين تلك القيم.

كما أدى التطور التكنولوجي الكبير في مجال الإتصالات إلى زيادة الإحتكاك والتفاعل والتأثير في مجال القيم بين الثقافات المختلفة مما فاقم بدوره من حجم مشكلة صراع القيم.[3] وعلى ضوء هذه التغيرات لابد من العمل على دعم القيم الثقافية والأخلاقية المشتركة والخاصة وإثرائها وإتاحة الفرصة للحصول على المهارات الضرورية للتعامل على التغيرات والأدوات التكنولوجية.[4]

---

(1) عبد السلام مهنا فريوان، العولمة وأثرها على التعليم العالي، من سجل أبحاث المؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية،"نحو مجتمع معرفي" المنعقد في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن و في الفترة من 17-20 فبراير 2008، الرياض، 2008، ص ص 791-793.

(2) محسن أحمد الخضري، العولمة: مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة، الطبعة الأولى (مجموعة النيل العربية،2000، ص 33.

(3) محمد بن عودة الذيباني،" الصراع القيمي في المجتمع السعودي ودور وسائط التربية في علاجه،"، مستقبل التربية العربية، المجلد: الرابع عشر، العدد 52، يوليو 2008، ص 329.

(4) نادية جمال الدين، "التعليم للجميع كمدخل للتعلم مدى الحياة في زمان العولمة إطلالة وثائقية"، مجلة آفاق جديدة في تعليم الكبار، العدد: الرابع، 2006، ص 89.

وفي مجال التعليم العالي فقد أدت تقنيات الاتصال إلى ثورة في مجال التعليم والتعلم، والبحث والتقييم فقد أصبح بمقدور الطالب، وعضو هيئة التدريس وغيرهم من الأفراد الإطلاع على الجديد من العلوم ، والمعارف المتاحة عبر الانترنت مما يزيد من قدرتهم على اكتساب المعرفة ، والاستفادة من تجارب الأمم في هذه المجالات.[1]

وكل ذلك يعكس على التعليم بكل أنواعه ومراحله، حيث يتأثر الطلاب والقائمون بالتعليم من كل هذه التغيرات والمستجدات الحديثة التي تطرأ على المجتمع. وتتعلق البيئة التكنولوجيا بالوسائل الفنية المستخدمة في تحويل المدخلات إلى مخرجات، فهي العامل في تقدم النظم التعليمية والمجتمعية بشكل عام، وقد أصبح التعليم هو المسئول عن هذه التقنية بتوفير المهارات والقدرات اللازمة لاقتحام عصر التكنولوجيا وعصر تدفق المعرفة الإنسانية، والتطور التكنولوجي، وأصبحت المعرفة هي القوة التي تشكل الحاضر وتتبني المستقبل، وأصبحت التكنولوجيا المتقدمة هي المعيار الأساسي للقوة في نظام عالمي جديد ومتطور.[2] لذا كان لزاماً على اليمن دمج التكنولوجيا في النظام التعليمي، ولقد أدركت وزارة التعليم العالي في إطار مشروع تطوير التعليم العالي عمق أهمية تقنية المعلومات، ولهذا السبب قرّرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تقوّية قدرات مؤسسات التعليم العالي، من خلال وضع الخطط الكفيلة لتحسين قدرات التقنية والاتصالات في مؤسسات التعليم العالي. وأدت هذه الجهود إلى صياغة سياسة وطنية لتقنية المعلومات في مجال التعليم العالي، تبعتها خطة وطنية رئيسية لتقنية المعلومات والاتصالات في التعليم العالي في اليمن، ثم تلتها خطة تنفيذية تم تطويرها بالتعاون مع مستشارين من جامعة دلفت للعلوم والتكنولوجيا في هولندا وبتمويل هولندي. إن الهدف من هذه المشاريع والخطط للتعليم العالي الحكومي هو تأسيس بنية تحتية لتقنية المعلومات والاتصالات التي تقود إلى استخدام وتطوير تقنية المعلومات والاتصالات في الجامعات والكليات اليمنية، علماً بأن البنية التقنية السريعة للاتصالات والمعلومات تعتبر جزءاً مهماً من الخطة الرئيسية للمكتبة والتعلم الالكتروني.[3]

ويمكن وصف المجتمع الإنساني اليوم بأنه مجتمع المعلوماتية، فمنذ بزوغ مجتمع المعلومات الكوني أضحت جميع البنى والأنساق محاطة بعوامل التغير وفي مقدمتها نظم التنشئة الاجتماعية والعمالة والتعليم.[4]

كما أدت الثورة المعلوماتية وتطبيقاتها التكنولوجية المتنوعة، خاصة تكنولوجيا الإتصالات التي أدت افتراضياً إلى تلاشي الحدود بين الدول، وحولت مفاهيم وأنماط التعليم والتدريب إلى مفهوم التعلم بمساراته المتميزة، والتي تتيح لكل فرد الحرية والخصوصية في اختيار ما يتوافق واحتياجاته الآنية والمستقبلية، ما يقابل ويستجيب لمتطلبات التنافسية في سوق العمل العالمي.[5] وأثرت على الإدارة بصفة عامة وعمل إدارة المنظمات التعليمية وقد ظهر هذا التأثير في شكل مجموعة متطورة من الأساليب وطرق وأدوات العمل، التي تعتمد في أساسها على الحاسب الآلي بدرجة أو بأخرى، والهدف من ذلك تسهيل عملية اتخاذ القرارات، وامكان امتداد

---

(1) محمد بن محمد مطهر، مرجع سابق، ص 20.
(2) علي أحمد مدكور، التربية وثقافة التكنولجيا، (القاهرة، دار الفكر العربي ، 2003،) ص ص 342-348.
(3) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية و خطة العمل المستقبلية: 2006-2010، مرجع سابق، ص 29.
(4) طلعت عبد الحميد وآخرون، مرجع سابق، ص 157.
(5) أمل عبد الفتاح محمد محمد، مرجع سابق، ص 9.

المدى الزمني للقرار إلى فترات أطول في المستقبل، كما تيسر عمل الفريق وتختصر المسافات وتقلل من التكاليف والأعباء.[1]

إن الإنتقال إلى مجتمع المعرفة يفرض على الأمم أن تواجه بنجاح تحدياً يتمثل في تحسين نوعية التعليم على نحو ملموس. وتعزز العولمة التي تحركها بالأساس تكنولوجيا المعلومات والإتصال قيمة المعرفة باعتبارها حامل للثروة.[2]

وبتحليل ما سبق يتبين أن العصر الحالي يتميز عن العصور السابقة، بسرعة التغيير في مجالات الحياة كافة، حتى أصبح ينعت بعصر الثورات، الثورة المعلوماتية، والثورة الكتنولوجية وثورة الإتصالات، والتي تمثل هذه الثورات العلمية والتقنية قفزات في هذه المجالات، أي تطورات سريعة ومتلاحقة.

وما شهده العالم خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي، من تطورات متلاحقة وسريعة في مجال المعرفة والتكنولوجيا، وظهور فكرة العولمة الاقتصادية بتجلياتها السياسية والثقافية والاجتماعية؛ أحدث تأثيرًا على منظومة المجتمعات في دول العالم كافة.

وقد حثت منظمة اليونسكو من خلال البرنامج المعروف باسم Natis عام 1974م دول العالم الثالث من أجل تطوير برامج وطنية تتيح لمواطنيها كثيراً من حكومات ومؤسسات حق الحصول على المعلومات العلمية والتكنولوجية من الخارج والمنتجة محلياً. لهذا اتجهت المجتمعات النامية إلى تطوير الأنظمة التعليمية لتقليل حدة التخلف بينها وبين المجتمعات المتقدمة ومحاولة اللحاق بالسباق العلمي والتكنولوجي.[3]

لقد تحول العالم بفعل تكنولوجيا الإتصالات وحرية التجارة الدولية، وانخفاض تكاليف النقل إلى سوق واحدة متسقة، وقد دفع العالم إلى سعار وحمى منافسة شديدة الوطأة، منافسة من أجل ابتلاع الآخرين، وإزاحتهم نهائياً عن الطريق.[4]

يلاحظ مما سبق أن دخول مضمار التكنولوجيا المتقدمة وثورة المعلومات والاتصالات يتطلب التطوير والتغيير والتحديث لمؤسسات التعليم العالي والإهتمام بالعلماء والمبدعين والباحثين ما لم ستصبح الأمة متخلفة ومنتجة للمواد الأولية الرخيصة ومستهلكة لكل ما يأتيها من الخارج بالإضافة إلى تفشي الفقر والمرض والجهل، وتفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية نتيجة لعدم التخطيط لمواجهة المستقبل وتحدياته، كما ينتج من السابق أن التحديات المعاصرة تفرض على التعليم الجامعي إعادة النظر في عناصر العملية التعليمية بجملتها، سواء أكان في فلسفته أم أهدافه أم محتواه أم أساليبه، فتسهم هذه العناصر مجتمعة في إعداد الطالب وتكوينه بصورة متكاملة تتلاءم مع التغيرات المحلية والعالمية بأنواعها المختلفة.

2- التحديات التي تواجه توظيف الإدارة بالقيم لتطوير الأداء البحثي بالجامعة:

هناك العديد من التحديات التي تقف أمام توظيف الإدارة بالقيم منها التغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها التي تؤثر بشكل مباشر على أداء الجامعة ككل، وعلى عدم قدرتها

---

(1) شاكر محمد فتحي، إدارة المنظمات التعلمية:رؤية معاصرة للأصول العامة، (القاهرة: دار المعارف، 1996)، ص 67.

(2) سنتيا غتمن، تحديات التربية في مجتمع المعلومات، ترجمة منظمة اليونسكو،(باريس، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة"اليونسكو"، 2005)، ص ص 21-22.

(3) مها عبد الباقي جويلي، "تنظيم التعليم على ضوء ثورة المعلومات"، من بحوث مؤتمر التعليم من أجل مستقبل عربي أفضل، المؤتمر العلمي الخامس ،المنعقد في جامعة حلوان، في الفترة من 29-30 إبريل، 1997، القاهرة، كلية التربية، 1997، ص ص 309-310.

(4) محسن أحمد الخضري، مرجع سابق، ص 34.

على توظيف وتبني الإدارة بالقيم لتطوير أدائها البحثي، مع إدارك أن أي تهديدات تحمل في طياتها فرصاً يمكن إغتنامها وتهديدات يجب الاستعداد للتعامل معها، وتتضمن أهم تلك التحديات في البيئة الخارجية القريبة للجامعة ما يلي:

أ- غياب خطة سياسية للبحث العلمي:

مع الاعتراف بأهمية جهود التطوير والإصلاح التي كرست لبعض جوانب التعليم الجامعي والعالي في الجمهورية اليمنية، وعلى تواضعها، غير أن هذه الجهود تجافي منطق عملية التطوير الذي يقتضي بأن تبدأ هذه العملية بإعادة النظر في الخطة الاستراتيجية للبحث العلمي، لكونها تمثل المدخل الأساسي ونقطة الانطلاقة المنطقية نحو النهوض بالجامعة، فنجد معظم الدراسات اليمنية التي أجريت على التعليم العالي تنفي عدم وجود سياسة واضحة أو خطة استراتيجية للبحث العلمي سواء على المستوى الوطني أو على مستوى الجامعات. ومن هذه الدراسات دراسة شمسان التي تشير إلى أن هناك ضعف في قدرة المجلس الأعلى للجامعات على رسم سياسات فعلية للبحث العلمي والإشراف والتنسيق مع الجهات المختصة بالبحث العلمي في الجمهورية.[1] وتبين دراسة أخرى غياب سياسة عامة للبحث العلمي وضعف التنسيق بين مؤسساته.[2]

ب- مركزية إدارة الجامعة:

تمثل المركزية توجهاً إدارياً يعتمد على تركيز السلطة في المستويات الإدارية العليا في الجامعة، عكس اللامركزية التي تشير إلى درجة تفويض السلطة من المستويات الإدارية الأعلى بالجامعة إلى المستويات الإدارية الأدنى، لذا فإن المركزية في الإدارة الجامعية تقلل من إتاحة الفرص لتطبيق الأفكار أو تقديم الإقتراحات وذلك بسبب انحصار السلطة العليا بالجامعة فقط.

وعلى الرغم من المساعي التي تتبعها الدولة في تطبيق اللامركزية في جميع وزاراتها ومنشئاتها الحكومية، إلا أن المركزية ما زالت موجودة في كثير من المنشئات الحكومية ومنها الجامعات، حيث يلاحظ أن الإدارة الجامعية والمتمثلة برئاسة الجامعة هي المسؤولة الأولى والأخيرة في توزيع الموارد المالية على كلياتها ولا تستطيع أي كلية التصرف بمواردها المالية دون الرجوع إلى رئاسة الجامعة. هذا ما تؤكده إحدى الدراسات التي أجريت في كلية العلوم الإدارية بجامعة تعز إلى وجود مركزية شديدة في الجامعة ، وعلى سبيل المثال أن عميد الكلية قانونياً يعتبر الشخص المسؤول عن إدارة النشاط الإداري والمالي في الكلية، إلا أن افتقار الكلية لميزانية مستقلة وطرق العمل الإداري بالجامعة المتسمة بالمركزية الشديدة. كذلك أن بعض الوحدات الإدارية بالكلية- كالوحدة المالية ووحدة القيد والتسجيل تتعامل مع وحدات الإدارة العامة بالجامعة كما لوكانت تابعة لها من ناحية الإشراف وليست لإدارة الكلية. الأمر الذي يؤدي إلى تشتت مصادر اتخاذ القرار وضعف أكثر لمستوى الأداء.[3]

واتفاقاً مع ما سبق تؤكد دراسة أخرى وجود المركزية في اصدار القرارات، عدم وجود استقلالية مالية وإدارية وضعف منح إدارة كليات جامعة صنعاء التصرف في إيراداتها الخاصة

---

(1) أحمد محمد صالح شمسان، مرجع سابق، ص 297.
(2) محمد الصوفي، مرجع سابق، ص 9.
(3) محمد علي قحطان، مرجع سابق، ص ص63-64.

وتوجيهها لتطوير العملية التعليمية والبحثية.[1] بالإضافة إلى وجود البيروقراطية الإدارية والسلطة المركزية بالجامعة، يعوق نمو وازدهار البحث العلمي.[2]

يتضح مما سبق على أنه رغم الخطى الحثيثة نحو تطبيق اللامركزية في اليمن، إلا أن المركزية مازالت موجودة ويصعب التخلص منها وذلك بسبب عدة أشياء منها البيروقراطية، والنقص العام في كفاءة الكوادر والتمويل، ومما يؤثر سلباً على حرية الإدارة الجامعية في تقديم أفكار جيدة في البحث العلمي تساعد على النهوض بالمجتمع اليمني في جميع جوانب الحياة.

ج- تزايد الإتجاه نحو خصخصة الجامعات:

الملاحظ أن هناك ضغوطاً خارجية تمارسها الدول الرأسمالية التي تهيمن على النظام العالمي الجديد على الدول النامية، لتوسيع نطاق التعليم الجامعي الخاص بها مثله مثل المشاريع الاقتصادية الأخرى، بصورة ظاهرية عن طريق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وعن طريق المساعدات والقروض، وعن طريق دعم القطاع الخاص في البلدان النامية وفتح الباب أمامه لتولي زمام المبادرة في التنمية والتغيير الاجتماعي، وجعله يحل محل الدولة في كثير من وظائفها التقليدية، وفي مقدمتها وظيفة التعليم والبناء الاجتماعي، وبالتالي تتحمل مسؤولية التعليم الجامعي، على أساس أن القطاع الخاص، إذا كان لا يمتلك روابط مجتمعية تقليدية أو محافظة في التنظيم الاجتماعي، فإنه اعتماداً على باب الربح في انتاج التعليم سيمكنه من توجيه الجامعات نحو متطلبات السوق المحلية والسوق العالمية.[3]

غير أن تحقيق مثل ذلك لابد أن يصحبه تحولات هيكلية في البناء الثقافي الاجتماعي الذي يمد القطاع الخاص بإدارة جديدة لها، وهو الذي تقصده الدول الرأسماليه لإقامة النظام العالمي الجديد من خلال ما يطلق عليه " العولمه".

ففي إطار العولمة الاقتصادية وسعي الدول الرأسمالية لتراجع قيمة الدولة في البلاد النامية، وفتح المجال أمام الشركات الكبرى العابرة للقارات من أجل تكوين رأس المال العالمي، بات منطقياً كما يرى أنصار العولمة أن تفقد الثقافات الوطنية قيمتها أساس لشرعية الجامعة، إذ بعد انتقال الجامعات إلى مرحلة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا، أصبح طبيعياً أن تنتقل الجامعات من الدور الوطني والقومي الذي تولته الجامعات الحكومية سنين طويلة. إلى الدور العلمي والحضارة المعاصرة الذي يجب أن تتولاه الجامعات الخاصة، بحكم سرعة استجاباتها للمطالب الجديدة للشركات والسوق العالمي، وتجاوزها الحدود الإقليمية الضيقة.[4]

وحتى تلعب الجامعات هذا الدور عليها أن تصبح أداة فاعلة لنشر صورة العالم ومابه، وتأكيد أنماط الحياة الجديدة، والحفاظ على المدنية، ومابها من قيم ،وأفكار عامة تهم البشرية، ووفقاً لهذا الدور سوف تعمل الجامعات الخاصة على المستوى الفردي جعل خريجيها أكثر حظاً في تعاملهم مع السوق العالمية وأكثر انفتاحاً له، وما يتولد لديهم من الرغبة في الإنسلاخ من هويتهم الثقافية، واتحادهم مع غيرهم، لهذا فإن الجامعات وما تحدثه من توسيع الفجوة بين الشرائح

---

(1) علي شوعي ناجي عرجاش، "تطوير إدارة كليات التربية بالجمهورية اليمنية في ضوء إدارة الجودة الشاملة"، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية، جامعة عين شمس، 2004، ص 181.

(2) أحمد محمد صالح شمسان، مرجع سابق، ص 296.

(3) أحمد علي الحاج محمد، "التعليم الأهلي في اليمن"، ؟، مؤتمر التعليم العالي الأهلي، صنعاء 30-1، يونيو 2000م، الكتاب الأول، (صنعاء: جامعة الملكة أروى، 2000م)، ص ص، 40-41.

(4) المرجع السابق، ص 41.

الاجتماعية وتباين التوجهات والمصالح، وتشويه القيم والعلاقات الاجتماعية، فإنها بذلك تنمي نزعات التمرد على الواقع وسهولة تقبل الأفكار والقيم الشكلية الواردة.[1]

وفي الواقع فقد تزايدت عدد الجامعات الأهلية والخاصة في اليمن حتى وصل عددها في العام 2006م إلى (13) جامعة إضافة إلى كليتين أهليتين هما الكلية العليا للقرآن الكريم بصنعاء وكلية العلوم الإسلامية بتعز.[2] وهناك عوامل خارجية ساعدت في نشأة الجامعات الخاصة في اليمن منها لجوء بعض الطلاب العرب المحرومين من الدراسة الجامعية في دول الخليج العربيه لأسباب خاصة تفرضها هذه الدول أمام غير الوطنيين، وذلك للدراسة في الجامعات الخاصة في اليمن، مما وفر موارد مالية بالعملات الأجنبية لهذه الجامعات.[3] بالإضافة إلى جودة الخدمة التعليمية المقدمة داخل هذه الجامعات ترتبط مباشرة بهذه القيمة المالية التي تشترطها للإلتحاق ببرامجها، هذا مما أدى إلى التباين الواضح في فرص التعليم بين الجامعات الحكومية والخاصة، مما يستدعي دعم دور الجامعات الحكومية في تقديم تعليم جيد يساعدها على التكيف مع البيئة التنافسية المحيطة بها.

يتضح من كل ذلك أن التوجه نحو الخصخصه بما يؤثر على قطاع التعليم الجامعي الحكومي، لذا لابد من توفير بديل مع تزايد عدد الجامعات الأهلية والخاصة والذي يصحبه إمكانات ووسائل حديثة مما يزيد الضغوط التنافسية على الجامعات الحكومية، ويفرض ذلك توفير آليات ووسائل حديثة لكي تستطيع هذه الجامعات المحافظة على استمراراها وبقائها في ظل جوانب التنافس المحيطة بها، ويحتاج ذلك إلى أن تتبنى مداخل إدارية حديثة ترتكز على القيم والتميز.

د- غياب البحث العلمي في خدمة المجتمع:

هناك نظرة سابقة هي الاعتقاد بأن البحث العلمي ليس له ضرورة اجتماعية وفعل في شئون الحياة، وإنما يعطي صاحبه اعترافاً بقدرته وخبرته، ويكسبه مزايا اجتماعية ومادية، وهذه النظرة تعمق الهوة بين الجامعة والمجتمع، وتؤدي من جهة إلى إهمال جهات التخطيط والتنفيذ لما تجريه الجامعات ومراكز البحث العلمي من دراسات وبحوث.[4]

ونتيجة لهذه النظرة أيضاً وغيرها، تنخفض المخصصات المالية والإنفاق على البحث العلمي في اليمن، على اعتبار أن إنفاق تلك الأموال لا فائدة منها، لهذا تدرج في الحسابات القومية ضمن الخدمات الاجتماعية التي لا تعود على المجتمع بالنفع المباشر، مثلها في ذلك مثل إقامة حديقة عامة مثلاً. مع ملاحظة أن البحث العلمي يتطلب تكاليف هائلة للإنفاق على المنشئات والمعامل والمختبرات، وشراء المعدات والأجهزة والكتب، وماشابه ذلك. الأمثلة على ذلك مذهلة على ما تنفقه الدول على البحث العلمي. كذا تدني أو بمعنى أصح انعدام مشاركة المؤسسات الكبرى والشركات والأثرياء في الإنفاق على البحث العلمي، سواء من تقديم الهبات والعطايا، أو التعاقد مع الجامعات أو ماشابه ذلك. ولم تتخذ إلى حتى الآن اجراءات رسمية من شأنها دفع القطاع الخاص والأهلي في المشاركة في تمويل البحث العلمي.[5] وفي مقابل ذلك بالنسبة للجامعات اليمنية، فلا تتوفر معلومات كافية عما تقدمه الجامعات من خدمات لمجتمعها. إلا أن هناك مؤشرات تدل على

---

(1) حامد عمار، الجامعة بين الرسالة والمؤسسة، (القاهرة،مكتبة الدار العربية للكتاب، 1996)، ص ص، 98-101.
(2) المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية: مراحله- أنواعه المختلفة للعام 2007/2006، مرجع سابق، ص 75.
(3) أحمد علي الحاج محمد،مرجع سابق، ص 28.
(4) أحمد علي الحاج محمد، مرجع سابق، ص،125.
(5) المرجع السابق، ص، 125.

أن الجامعات اليمنية لا تقوم بهذه الوظيفة لمجتمعها بشكل كاف، سوى ما يقوم به أعضاء هيئة التدريس من خدمات استشارية بصفة شخصية.[1] وبالتالي فإن وظيفة الجامعة المعينة بخدمة المجتمع وان تحققت في أدنى مستوى لها إنما يتم ذلك على نحو عشوائي ومناسباتي في كثير من الأحوال. أما استهداف ربط برامج الجامعة ومخرجاتها بمطالب سوق العمل، فإن ذلك لا زال غامضاً وعموماً على مستوى التصور مما أثر سلباً في تفعيل هذه الوظيفة على مستوى التطبيق.

يتضح مما سبق وجود فهم خاطأ يسيطر على المجتمعات العربية ومنها بالتحديد اليمن في عدم الاهتمام بالبحث العلمي ومخرجاته، مما يولد غياب مشاركة المجتمع من رجال أعمال وشركات استثماريه، وضعف مساهمة المنظمات غير الحكومية والقطاع الشعبي وغير ذلك في تمويل البحث العلمي، وإشراكه في دفع مسيرة البحث العلمي وعجلة النهوض والتطور إلى الأمام، وتطويره المواكب للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وذلك عبر القنوات الرسمية ويمكن أن نرجع عدم فهم المجتمع اليمني بأهمية البحث العلمي إلى ضعف الثقافة المجتمعية فيما يخص بأهمية العلم بشكل عام والبحث العلمي بشكل خاص.

هـ- قصور البرامج الدراسية ومخرجات الجامعة:

و كما هو الحال في البلدان الأخرى، تواجه اليمن معضلة خاصة تتمثل في صعوبة تلبية احتياجات التنمية الشاملة وسوق العمل من الخريجين في المجالات العلمية والتقنية، حيث إن معظم مخرجات التعليم العالي تتركز في مجالات العلوم النظرية. لذا نجد أن الطلاب الملتحقين في تخصصات العلوم والهندسة والتكنولوجيا لا تزيد نسبتهم عن 13% فقط في الوقت الحاضر. وهذا يعني أن 87% من الطلاب يدرسون التخصصات النظرية، وهذا الوضع ليس ناتجاً عن قلة الطلب على التخصصات العلمية من قبل الطلاب، بل هو بسبب عدم مقدرة الجامعات على استيعاب عدد أكبر في هذه التخصصات لقلة الإمكانات المادية والبشرية لها. وعلى الرغم من الاعتقاد السائد في اليمن كما سمع في ورشة العمل التي نظّمتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مارس 2005، بأنّ هناك تفضيل عام للتخصصات النظرية على التخصصات التطبيقية لدى الطلاب. إلا أن عدد الطلاب المتقدمين لامتحانات القبول في الكليات العلمية وكليات المجتمع تثبت عكس ذلك. ومع ذلك فإن مشكلة عدم التوازن بين مخرجات الجامعات في التخصصات العلمية والنظرية ليست مقصورة على اليمن بل تعاني منها كثير من البلدان الأخرى، إلا أن المشكلة تبدو أشد حدّة في اليمن مقارنة بتلك البلدان.[2] حيث الشائع في اليمن أن الطلاب يرغبون في الالتحاق بالتخصصات النظرية أكثر من التخصصات العلمية والتطبيقية، ولا شك أن هناك أعداداً كبيرة من الطلاب يدرسون تخصصات غير مطلوبة وأعداداً غير كافية يدرسون التخصصات المطلوبة، لذا يجب على الحكومة أن تهيئ الفرص لتعزيز الالتحاق بالبرامج التي تلبي احتياجات المجتمع وسوق العمل، وتشجع الطلاب على الالتحاق بها.

ويمكن القول بأن السبب للعدد المنخفض نسبياً من الطلاب في العلوم والهندسة والتكنولوجيا له علاقة بالقدرات الاستيعابية أكثر مما له علاقة بالطلب، ومع ذلك فإن الإحجام النسبي عن الطلب في هذه التخصصات، فإنه ربما يكون ناتجاً عن قلة الطلب على تلك التخصصات في سوق العمل. فإذا زاد طلب سوق العمل على الخريجين الحاصلين على شهادات في مجالات العلوم والهندسة والتقنية، ووفرت الجامعات الإمكانية لاستيعاب أعداد أكبر في هذه التخصصات، فإن من المحتمل أن يتقدم عدد أكبر من الطلاب للدراسة في تلك التخصصات.

---

(1) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي، مرجع سابق ص، 34.
(2) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي، مرجع سابق، ص 31.

ومن خلال نتائج تشخيص واقع برامج التعليم العالي من قبل لجنة إعداد الخطة الاستراتيجية لوزارة التعليم العالي، يتضح أن اليمن تعاني من صعوبة تخريج أعداد كافية في تخصصات العلوم والهندسة، حيث يتوجه معظم الطلاب للدراسة في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية، وهذا نتيجة لعدم توفر الإمكانات والتجهيزات المطلوبة في التخصصات العلمية والهندسية، وهناك مؤشرات عالية تؤكد ارتفاع معدل البطالة بين المتخرجين في التخصصات الإنسانية بسبب عدم ملاءمة تخصصاتهم لسوق العمل.[1]

في ظل غياب المعلومات الجيدة حول احتياجات المجتمع وسوق العمل، فإنه لا توجد رؤيا واضحة لدى الجامعات عن التخصصات التي ينبغي أن تقدمها، ولا لدى الطلاب فيما ينبغي اختياره من التخصصات. لذلك يجب توفير قاعدة بيانات شاملة عن سوق العمل واحتياجاته، وأن تضع الحكومة آليات لتوجيه الجامعات والطلاب حول الاحتياجات المستقبلية المحتملة لسوق العمل، وأن توفر الجامعات مراكز للإرشاد الأكاديمي والوظيفي للطلاب. ومن الضروري كذلك إجراء دراسات "تتبعية" على الخريجين، لمعرفة التخصصات التي يستوعبها سوق العمل. كل ذلك سيساعد الجامعات والطلاب على اتخاذ قرارات صحيحة، معتمدة على بيانات علمية صحيحة.[2]

مما سبق يتضح وجود عشوائية في الإلتحاق بالتخصصات النظرية والتطبيقية، حيث يوجد تكدس من الخريجيين في التخصصات الأدبية وندرة في التخصصات العلمية، وقد يرجع ذلك إلى عدم معرفة احتياجات السوق من هذه التخصصات، بالإضافة إلى عدم توفر الامكانات اللازمة للتخصصات العلمية لكي تستوعب أكبر عدد ممكن من الطلبة. لذا فإنه من الأفضل التوسع في التخصصات العلمية كالعلوم والهندسة والتقنية، لأن مخرجات الجامعات من هذه التخصصات ما زالت محدودة. وبينما توجد بطالة عالية لدى الخريجين عموماً، إلا أن البطالة لا تبدو موجودة لدى خريجي هذه التخصصات. وحتى إذا ظهر فيما بعد أنه ثمة أعداد كبيرة قد تخرجت في هذه التخصصات بما يزيد على القدرة الاستيعابية لسوق العمل المحلي فإن هذا لا يقلق، لأن الأعداد الزائدة في هذه التخصصات يمكن استيعابها في سوق العمل الإقليمية، كما هو الحال في بعض البلاد العربية كالأردن فيصبحوا مصدر دخل إضافي بالعملة الصعبة للبلاد. لذا فعلى الجامعات إيجاد آلية للتحديث والتطوير المستمر للمناهج والبرامج التعليمية، وفتح تخصصات وبرامج جديدة في الجامعات لكي تواكب التطورات والتغيرات في العالم. لكن في الوقت الحالي لا يبدو أن هناك آلية لمواصلة تحديث البرامج التعليمية، رغم أن بعض البرامج محدّثة إلى حد ما لكن الكثير منها لا زال يفتقر إلى التحديث.

---

(1) المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية: مراحله- أنواعه المختلفة للعام 2007/2006، مرجع سابق، ص 54.

(2) المرجع السابق، ص، 66.

و- استخدام الطرق التقليدية في التدريس:

اعتمد النظام التعليمي في الجامعات اليمنية على الأسلوب النمطي الذي يعتمد على التلقين والحفظ في توصيل المادة التعليمية إلى الطلاب، وهذا يعني بأن المناهج التعليمية القائمة لا تزال قديمة وبعيدة عن مجريات الحياة العلمية، ووسائل التعليم الحديثة، فإلى جانب جمود المناهج والاقتصار على الملازم والكتب ونقص الوسائل التعليمية يجعلها تقدم معلومات ومعارف نمطية مجزأة لا وظيفة لها في الواقع، مما يؤثر ذلك سلباً على طلاب الدراسات العليا، وينعكس ذلك في أدائهم البحثي مستقبلاً. حيث يفترض أن مهمة الجامعات الأساسية تطوير الفكر والبحث لتتلاءم مع تطورات العصر، ويرجع السبب إلى قلة الأنشطة المصاحبة داخل المحاضرات أو خارجها وانعدام التدريب العملي في كثير من الأحيان، يجعل الجامعة تعجز عن اكساب الطلاب بشكل عام وطلاب الدراسات العليا بشكل خاص المهارات والمهن التي تحتاجها الوظائف والمهن في سوق العمل.

ويعاني محتوى التعليم الجامعي في اليمن من عدة جوانب أهمها مايلي:[1]

- غياب الإطار الفكري التربوي الذي يوجه عملية بناء المنهج والتدريس وكيفية تخطيط وتنفيذ تدريس المساقات الدراسية الجامعية على أسس علمية حديثة.
- صعوبة مجارات مناهج التعليم الجامعي للتطورات الحديثة في مجالات العلوم والتكنولوجيا المختلفة وتدني مستوى استجابتها لمتطلبات هامة مثل الارتباط باحتياجات سوق العمل ومراعاة التوازن بين النظري والعملي.
- اعتماد المنهج الدراسي بشكل رئيسي على الملازم والملخصات وقلة الاعتماد على الكتب المنهجية المؤلفة من قبل أعضاء هيئة التدريس إن وجدت.
- تسود طريقة المحاضرة أنشطة التعليم في الجامعات اليمنية تليها طريقة المناقشة وتكليف الطلبة بكتابة التقارير والبحوث، أما استخدام الأساليب المحفزة للتفكير المبدع كطرق حل المشكلات والنقاش الاستقصائي والطرق المعززة للعمل التعاوني مثل عمل المجموعات والمشروعات فنادرة الإستخدام.
- شحة فرص التطبيق العملي والتدريب الميداني في أجهزة ومرافق الدولة المختلفة.
- عدم تفاعل القطاع الخاص في تحديد احتياجاته من المتخرجين وفي تقديم الخدمات التدريبية أثناء الدراسة.

إن وظيفة التدريس الجامعي في اليمن تكاد تسير بحسب التقاليد المعروفة وليس بحسب أهداف محددة ومترجمة لهذه الوظيفة في واقع الممارسات التدريسية. ذلك ما يطلب من أعضاء هيئة التدريس في معظم الجامعات العربية وبالطبع منها اليمن إنما يقتصر في الغالب على مجرد تقديم مفردات لكل مساق تدريسي بما يستلزمه من أساليب تدريسية وهي في معظمها تقتصر على أسلوب المحاضرة، وأساليب تقويمية تكاد تقتصر في معظمها على الأسئلة المقالية التي تركز في مجملها على مستوى التذكر. وكل ذلك يجرى بعيداً عن أي مرجعية يقاس عليها مدى الإنجاز في هذه المتطلبات. فالأهداف ولا سيما التعليمية التدريسية تكاد تغيب عن اهتمامات التدريسيين وكأن هذه التقنية إنما جاءت لمعايرة الأداء التدريسي لمعلمي التعليم العام دون غيرهم. لذلك قلما نجد

(1) المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية: مراحله- أنواعه المختلفة للعام 2007/2006، مرجع سابق، ص ص، 97-98.

بعض التدريسيين الجامعيين مهتمين بمعايرة محاضراتهم ونشاطاتهم التدريسية وما يترتب عنها من اجراءات في ضوء أغراض تعليمية أعدت سلفاً لتوجيه سير العمل التدريسي وتقويمه.[1] لذا فإنه لزاماً على الجامعات وما في مستواها تطبيق الاستفادة من الوسائل الحديثة في المناهج التعليمية التي سوف تعزز العديد من الأنماط التعليمية الحديثة في مجال التعليم عامة ومجال التعليم الجامعي بصورة خاصة، وسوف ينعكس كل ذلك على نوعية التحصيل العلمي والفكري للطلاب في الجامعات، إن تطوير الدور الذي يؤديه التعليم الجامعي في تنمية الموارد البشرية وتوفير التواصل المعرفي في المجتمع وإعداد المختصين في إنتاج المعرفة ونقلها والتعامل معها تقتضي إعتماد خطط دراسية ومناهج متطورة تستند إلى معايير الجودة أو النوعية والصلة الأكاديمية المطورة للواقع والمستشرفة للأفاق المستقبلية المطلوبة.

كما بينت وزارة التعليم العالي في خطتها الاستراتيجية التي أعدها مشروع تطوير التعليم الجامعي أن هناك مشاكل حقيقية في العديد من برامج الجامعات، وفي الطرق التي يتم التدريس بها. و بلا شك أن هناك عدد من البرامج الموجودة في اليمن تتصف بالجودة، لكن هناك عدداً كبيراً منها غير متصف بالجودة ومن أهم العوامل المؤثرة سلباً على جودة التعليم النسبة العالية للطلاب في مقابل أعضاء هيئة التدريس، وكذلك استخدام الطرق والأساليب التقليدية في التدريس التي تعتمد على التلقين والتلقي، وهي لا تتفق مع ما يتطلبه التدريس، في القرن الواحد والعشرين، ولا تكسب الطلاب المعارف والمهارات التي يحتاجونها لتشغيل الاقتصاد المعرفي الحديث. ومن الصعوبة بمكان الارتقاء بهذه الممارسات إلى المستوى المطلوب في غياب الموارد الكافية، ومع ذلك فإن من الضروري على الجامعات وهيئة التدريس أن تراجع أساليبها التدريسية لضمان اتساقها مع الممارسات الجيدة الحديثة. ومن ناحية أخرى يمكن للجامعة أن تشجع الطلاب على التعلم الذاتي ولا سيما في مجال العلوم والهندسة، وسيتحقق ذلك بشكل أفضل عند توفير شبكة اتصالات سريعة والارتباط بالإنترنت.[2]

وفق ما سبق، يتبين أن التدريس في الجامعات اليمنية يعتمد على الحفظ والتلقين، واستخدام وسائل تقليدية، لذلك فإن التعليم في اليمن يعاني من عدة مشاكل. لذا لزم على الجامعات اليمنية العمل على تدريب أعضاء هيئة التدريس بها في استخدام وسائل حديثة في التدريس كاستخدام الكمبيوتر والإنترنت وغيرها من التكنولوجيا التي دخلت مؤخراً على التعليم، وأن تشجع الجامعة على استخدام أفضل الوسائل الحديثة في التدريس، وتقوم بتزويد الهيئة التدريسية بالمعارف والمهارات والاتجاهات الحديثة في استخدام التقنية الحديثة في التدريس، وذلك من أجل رفع مهارة البحث العلمي لدى طلبة الدراسات العليا..

3- أطراف البيئة المحلية للجامعة:

يعتبر تحديد الأطراف البيئية القريبة للجامعة من العوامل الهامة في التحليل البيئي، حيث تؤثر هذه الأطراف على أداء الجامعة بشكل عام والأداء البحثي بشكل خاص، وهناك عدة أطراف، ويمكن ذكر تلك الأطراف كما يلي:

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

---

(1) أحمد غالب الهبوب، "فلسفة التعليم الجامعي في البلدان العربية: دراسة تحليلية نقدية لأهداف التعليم الجامعي في الأردن واليمن"، من بحوث المؤتمر القومي السنوي الثالث عشر (العربي الخامس) لمركز تطوير التعليم الجامعي، بعنوان الجامعات العربية في القرن الحادي والعشرين الواقع والرؤى، والمنعقد في جامعة عين شمس، دار الضيافة من الفترة 26-27 نوفمبر 2006، القاهرة، مركز تطوير التعليم الجامعي، ص 31.

(2) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي، مرجع سابق، ص 67.

- إدارة المراكز والوحدات بالجامعة.
- أعضاء هيئة التدريس والهيئات المعاونة والعاملون.
- الطلاب.
- أولياء الأمور.
- المنظمات المختلفة بسوق العمل.
- الجهات الحكومية المختلفة.
- المجتمع بوجه عام.

تمثل هذه الأطراف عنصراً فاعلاً من عناصر البيئة الخارجية القريبة للجامعة وهم أصحاب المصالح التي يتأثرون ويؤثرون في أداء الجامعة، ومن ثم فإن تفعيل أدوار هذه الأطراف يمثل فرصة كبيرة للجامعة بالوفاء برسالتها على أكمل وجه.وسيتم تناول أهم ثلاثة من تلك الأطراف وهي:

أ- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:

تعتبر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من عناصر البيئة الخارجية القريبة جداً للجامعة بل والمرتبطة بها بشكل كبير، حيث يتضح ذلك من خلال الدور الحالي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي تجاه الجامعات فإنه مقصور على الإشراف والتوجيه الاستراتيجي دون القيام بالدور الرقابي الفعال عليها. والسبب في ذلك يرجع إلى غياب التحديد الواضح للمهام والمسؤوليات للوزارة. ولذلك ينبغي أن يكون للوزارة مهام محددة يقوم بها كادر وظيفي مؤهل تأهيلاً عالياً إلى جانب حاجتها إلى قاعدة بيانات ومعلومات كافية تمكنها من وضع السياسات والخطط، واتخاذ القرارات بشكل مناسب، حيث إن البيانات والمعلومات المتوفرة لدى الوزارة حالياً غير كافية، فلا تعطي صورة واضحة عن أعداد الطلاب وتوزيعهم وفقاً للتخصص والنوع والعمر وغيره، ولا عن الهيئة التدريسية من حيث التخصص والنوع والعمر، وكذلك لا توجد بيانات كاملة عن الموارد والنفقات، رغم وجود موقع الكتروني للوزارة.[1] وبناء على ذلك يتضح بأن هناك اهتمام واضح من قبل وزارة التعليم العالي للجامعة رغم عدم توفر امكانات وبيانات كافية تمكنها من دعم وتشجيع ومساعدة الجامعات على النهوض والتطور فهي بدورها تقوم بالدور الإشرافي التوجيهي وليس الرقابي مما يجعلها أقرب العناصر البيئية التصاقاً بالجامعة، وتسعى الوزارة من خلال موقعها الإلكتروني المتاح على النت باتاحة جميع البيانات الخاصة بمؤسسات التعليم العالي ومن خلال توجهاتها فهي تسعى لتعميم مشروع الحكومة الإلكترونية.

ب- إدارة المراكز والوحدات البحثية بالجامعة:

إن للمراكز والوحدات البحثية دور فعال في تطوير أداء الجامعة بشكل عام والأداء البحثي بشكل خاص،ورغم تزايد هذه المراكز في الجامعات اليمنية إلا أن بعض منها يفتقر إلى وجود برامج وخطط مرتبطة بخطط التنمية، ونصف تلك المراكز والهيئات البحثية متخصصة في مجالات الأبحاث البيئية والزراعية ومعظم النصف الأخر متخصص في مجالات الأبحاث الإنسانية والاجتماعية.[2]

يتضح من ذلك على الرغم من تزايد أعداد المراكز والوحدات البحثية في الجامعات اليمنية، إلا أنها مازالت لا تقوم بدورها الفعال اتجاه المجتمع بشكل عام والجامعات بشكل خاص وذلك لوجود معوقات تواجه مشاركتها الفعالة في تحسين الأداء البحثي في الجامعات ومن أهم هذه

(1) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي، مرجع سابق، ص 15.
(2) محمد الصوفي مرجع سابق، ص 9.

المعوقات عدم توفر الدعم المالي لها، وغياب ثقافة المشاركة في المجتمع اليمني، هذا بالإضافة إلى المعوقات التي تواجهها الجامعات اليمنية، وضعف التنسيق بينها وبين المؤسسات الأخرى، ومن ثم يحتاج ذلك إلى وضع سياسة تعمل على وعي المجتمع والمثقفين بأهمية المشاركة والتعاون بين المجتمع ومؤسساته المختلفة وبين الجامعات، بهدف جذب أطراف البيئة الخارجية للجامعة، وأصحاب المصالح لتقديم الدعم المادي والمعنوي للجامعة.

ج- المنظمات المختلفة بسوق العمل:

إن للمنظمات المختلفة دورها الحيوي والفعال في تنمية المجتمع وتطوير أداء مؤسساته، ومنها المؤسسات التعليمية على رأسها الجامعات، إلا أن التعاون بين هذه المؤسسات والجامعات اليمنية قد يكون غير موجود، فقد أشارت إحدى الدراسات على غياب استراتيجية للتعاون بين الجامعات اليمنية والمؤسسات الاجتماعية المحلية حتى أنها لم تحاول تعريف المؤسسات الاجتماعية ببرامجها المتنوعة ولم تفتح مجالات للتعاون البحثي معها حتى أن رفد القطاعات التنموية بالخدمات الاستشارية أو الإنتاجات النوعية كان ضعيفًا جدًا ولم تحاول إقامة دورات تدريبية تتلاءم وحاجات القطاعات التنموية.[1] الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في هذه الفعاليات المختلفة التي تخدم المجتمع اليمني وتصبح جامعاته قدوة في تحسين إنتاجياته وخدماته من خلال المساهمة المباشرة مع قطاعاته الإنتاجية والخدمية.

كما أن غياب دعم مؤسسات القطاع الخاص لأنشطة الجامعة وجهودها التطويرية، كل ذلك ساعد على تغييب الدور المهم للتعليم العالي في خدمة التنمية فمعظم البحوث التي تنجز على مستوى الجامعات لا تلامس القضايا والاحتياجات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لليمن.[2]

واستخلاصاً لما سبق تناوله من تحليل لأبعاد البيئة الخارجية للجامعة والتغيرات العامة الموجودة فيها والتحديات الناجمة عنها، بالإضافة إلى الأطراف المؤثرة بشكل مباشر على توظيف الإدارة بالقيم بالجامعة، يتضح أن هناك العديد من الفرص التي يمكن استغلالها مثل التطورات التكنولوجيه وتقنية الاتصالات، ولكن من جانب آخر يوجد عدد من التهديدات التي تفرض نفسها والذي من الواجب الاستعداد الجيد لها وللتعامل معها.

ثالثاً: تحليل Swot للأداء البحثي بالجامعة:

على مستوى العالم المتقدم وفي أي مؤسسة خاصة أو حكومية، صغيرة أو متوسطة أو كبيرة يوجد أن من أهم ما يشغل المخطط الاستراتيجي هو تحليل بيئة المؤسسة. أي مسح وتحليل الفرص والتهديدات. وهذه متغيرات تحفل بها البيئة الخارجية المحيطة بالمؤسسة. وكذا مسح وتحليل نقاط القوة والضعف، وهذه أيضاً متغيرات في البيئة الداخلية للمؤسسة أي في كيانها كنظام. وهذا التحليل الرباعي هو أساس هام للتخطيط الاستراتيجي.[3]

ومن خلال ما تم تناوله لاستكشاف البيئة الداخلية وعناصرها البشرية والمادية بالإضافة إلى متغيرات البيئة الخارجية سواء على المستوى العام أو القريب، يمكن استخلاص بعض نقاط القوة والضعف المتعلقة بالبيئة الداخلية، وتحديد الفرص والتهديدات التي يتوقع أن تؤثر على الأداء

---

(1) -سيلان جبران العبيدي، مرجع سابق، ص 26.

(2) المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية: مراحله- أنواعه المختلفة للعام 2007/2006، مرجع سابق، ص ص 84-85.

(3) صفاء أحمد محمد شحاتة، مرجع سابق، ص 215.

البحثي للجامعة، ومن ثم تحليل كل تلك العوامل وذلك وفق متغيرات الظاهرة التي يحاول البحث دراستها.

وبناء على ذلك يمكن ابراز أهم العوامل التي تؤثر في البيئة الداخلية والخارجية للجامعة وذلك من خلال تحديد جوانب القوة والضعف في البيئة الداخلية، إلى جانب الفرص والتهديدات التي تفرضها البيئة الخارجية للجامعة. ويمكن تناول ذلك كما يلي:

1- الكشف عن نقاط القوة والضعف في الأداء البحثي بالجامعة:

في ضوء تحليل متغيرات البيئة الداخلية للجامعة، يظهر أن هناك بعض نقاط القوة التي ترتبط بالموارد البشرية والمادية، مثل توفير بعض الأجهزة التكنولوجية، وإنشاء بعض الوحدات والمراكز البحثية التابعة للجامعة. وبذلك تتمثل أبرز نقاط القوة التي يمكنها دعم توظيف الإدارة بالقيم لتطوير الأداء البحثي للجامعة فيما يلي:

أ- نقاط القوة:

تتمثل أبرز عناصر القوة في توظيف الإدارة بالقيم لتطوير الأداء البحثي للجامعة فيما يلي:

(1) يوجد للتعليم العالي والبحث العلمي وزارة تستطيع القيام بالمهمة التي أنشئت من أجلها من خلال الخبرة والمعرفة الكافية في مجال التعليم العالي.

(2) إعداد وزارة التلعيم العالي والبحث العلمي لرؤية ورسالة وأهداف استراتيجية توضح وظيفتها وأدوارها التي تعمل على تحقيقها لخدمة الجامعات الحكومية والأهلية والبيئة المحيطة بها.

(3) منحت الوزارة سلطات قانونية كاملة بموجب القانون رقم (18) للعام 1995 الذي عدل في عام 2000، واللائحة رقم (137) لعام 2004 الخاصة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، واللوائح الأخرى ذات العلاقة. وقد أعطت هذه القوانين لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي السلطة القانونية على كل مؤسسات التعليم العالي من خلال الإشراف والتنسيق والموافقة على الخطط والسياسات وضمان الالتزام بالقوانين واللوائح والتعليمات السارية في مجال التعليم العالي.

(4) إدراك قيادة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أهمية إحداث التغييرات المطلوبة ودعم كل الجهود الرامية للإصلاح، مع توفر الرغبة الأكيدة لتحسين وضع التعليم العالي وتطويره.

(5) تملك الجامعات الحكومية عموماً الحد الأدنى من البنية التحتية، والوسائل التعليمية، والكادر الأكاديمي والإداري المؤهل القادر على الإسهام في الأنشطة المحلية والدولية وبلغات مختلفة.

(6) إنشاء بعض الوحدات والمراكز البحثية التابعة للجامعات الحكومية بهدف تبادل الخبرات والمعلوات بين الباحثين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، كما يمكن توظيف هذه الوحدات والمراكز في تطوير الأداء البحثي للجامعة .

(7) محاولة تفعيل دور المكتبة الجامعية من خلال توفير بعض مصادر التعلم مثل الكتب والدوريات الحديثة والمتنوعة.

(8) لأعضاء هيئة التدريس والطلاب كيانات تمثلهم في الجامعات الحكومية.

(9) ابتعاث الهيئة التدريسية بالجامعات الحكومية اليمنية إلى الخارج لمواصلة الدراسات العليا.

(10) وجود تعاون بين الجامعات والمؤسسات الأخرى مثل (جامعة دلفت للعلوم والتكنولوجيا في هولندا).
(11) إقامة برامج تدريبية لاستخدام تقنية المعلومات والاتصالات.

ب- نقاط الضعف:

تبرز أهم نقاط الضعف في توظيف الإدارة بالقيم لتطوير الأداء البحثي للجامعة فيما يلي:

(1) تشريعات تحتاج إلى مراجعة، وأنظمة إدارية تقليدية، وإجراءات معقدة، وتنسيق سيئ، ومركزية شديدة، وتدخلات في اتخاذ القرار.
(2) بنية وقدرات وزارة التعليم العالي والبحث العالي غير كافية للقيام بوظائفها على أكمل وجه.
(3) غياب الشفافية والمساءلة في معظم مؤسسات التعليم العالي.
(4) غياب التخطيط الاستراتيجي، حيث تفتقر الجامعات إلى وجود رؤية ورسالة واضحة وأهداف استراتيجية محددة.
(5) قلة الموارد المالية، ورغم اعتماد الجامعات على الحكومة في تمويلها إلا أنها تنفق ما يقرب من 70% من موازنتها الإجمالية على الأجور والمنح الدراسية.
(6) عدم الاستقلالية المالية، رغم أن القانون يمنح الجامعات الاستقلالية الكاملة. فمخصصات الجامعات تحدد بناء على المفاوضات مع وزارة المالية، وتظل إجراءات الصرف مقيدة بموافقة المدراء الماليين الذين تعينهم وزارة المالية في كل الجامعات اليمنية.
(7) ضعف المرافق والبنى التحتية، فأغلب الجامعات الحكومية الجديدة، على وجه الخصوص، والجامعات الأهلية تفتقر إلى المكتبات والوسائل التعليمية، والمختبرات والأجهزة وشبكات الاتصالات. وهذا القصور يحد من نسبة الالتحاق في المجالات العلمية والهندسية.
(8) ضعف ثقافة البحث، حيث تجرى أكثر البحوث للترقية العلمية وليس للأبحاث أثر في التنمية الاقتصادية للبلاد.
(9) لا تتناسب البرامج والتخصصات الأكاديمية في الجامعات مع احتياجات المجتمع وسوق العمل.
(10) عدم التوازن بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات المجتمع وسوق العمل.
(11) ضعف استجابة الجامعات نحو خدمة المجتمع، وغياب اهتماماتها بقضايا الوطن.
(12) انعزال الجامعات عن العالم الخارجي، ولا يوجد تفعيل لارتباط الجامعات اليمنية مع الجامعات الأجنبية والعربية الأخرى.
(13) ضعف العلاقة مع القطاع الخاص والقطاعات الإنتاجية.
(14) القصور في الكفاءة الداخلية والكفاءة الخارجية للجامعات.
(15) غياب الأطر والضوابط الوطنية للاعتراف والاعتماد للبرامج والشهادات والدرجات العلمية.
(16) غياب الشفافية في عملية استقطاب واختيار وتوظيف هيئة التدريس ومساعديهم.
(17) غياب ثقافة التعاون بين هيئة التدريس والمسئولين الإداريين.
(18) الاختلال الكبير في معدل الهيئة التدريسية إلى عدد للطلاب.
(19) عدم الالتزام بالقانون فيما يخص العمل الحزبي داخل الجامعة.

2- تحديد الفرص والتهديدات التي يتوقع أن تؤثر على جودة الأداء البحثي بالجامعة:

البيئة الخارجية تمثل مجموعة القوى التي تتفاعل معها الجامعة التي قد تكون تمثل بالنسبة لها إما فرصاً أو تهديداً وبذلك فهي تشمل القوى السياسية والاقتصادية والثقافية، والمنظمات المختلفة وكل ما يحيط بالجامعة من قوى. ويمكن تلخيص ما ورد في الإطار النظري العديد من الفرص التي يمكن استغلالها والتي تمثل أوضاع جيدة للجامعة، بالإضافة إلى توقع بعض التهديدات التي تمثل جوانب ومؤشرات سلبية يجب على قادة الجامعات العمل على تفاديها والاستعداد للتعامل معها. ويمكن تناول ذلك فيما يلي:

أ- الفرص:

تمثل أبرز الفرص المتاحة في البيئة الخارجية للجامعة، والتي يمكن الاستفادة منها واستغلالها في دعم الإدارة بالقيم لتطوير الأداء البحثي للجامعة وهي كما يلي:

(1) التزام القيادة السياسية والحكومية بدعم ومساندة عملية تطوير التعليم العالي.
(2) الاستفادة من برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري الذي تبنته الحكومة بالتعاون مع هيئات دولية وجهات مانحة في إصلاح وتطوير التعليم العالي.
(3) الاستفادة من التطورات الحديثة في مجال تقنية المعلومات وتوظيفها في تطوير مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.
(4) تسويق البرامج التي تقدمها الجامعات إقليميا ودوليا لاستقطاب عدد كبير من الطلاب.
(5) الرغبة لدى القيادة السياسية والدعم من المجتمع في تحقيق تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث الريف والحضر في الالتحاق بالتعليم العالي.
(6) إعداد وزارة التعليم العالي والبحث العلمي خطة استراتيجية وطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية وخطة العمل المستقبلية(2006-2010م) ترتكز على واقع التعليم العالي والرؤية والرسالة للتعليم العالي العالي والأهداف والتحليل والاجراءات، والتبعات المالية، كل ذلك يمثل فرصة في نشر المفاهيم الاستراتيجية على جميع المستويات العليا والتنفيذية التابعة للوزارة ومنها الجامعات بما يساعد على رصد البدائل والاحتمالات وتحديد المسارات المستقبلية، وهذا من شأنه أن يدعم الأداء البحثي للجامعة.
(7) الإهتمام بتعميم الحكومة الالكترونية في مجال التعليم بالإضافة إلى انشاء وزارة التعليم العالي موقع الكتروني يمكن من خلاله رصد التوجهات الرسمية والحالية والمستقبلية لتطوير التعليم، هذا إلى جانب إتاحة البيانات والمعلومات عن جميع ما يتعلق بمؤسسات التعليم العالي.
(8) فتح برنامج التعليم عن بعد، والتعلم الالكتروني.
(9) توسيع التعليم الموازي لزيادة الموارد المتاحة للجامعات.
(10) تطوير استراتيجية التعليم العالي والبحث العلمي التي ستوفر آلية تحسين دائمة لمؤسسات التعليم العالي.

ب- التهديدات:

وتتمثل أبرز جوانب التهديد التي يمكنها أن تؤثر على توظيف الإدارة بالقيم لتطوير الأداء البحثي بالجامعة فيما يلي:

(1) تزايد عدد الجامعات الأهلية والخاصة بما يهدد مكانة الجامعات الحكومية وبما يفوضه ذلك من تطبيق آليات السوق من خلال العرض والطلب، ويعود ذلك التوجه المتزايد نحو دور القطاع الخاص في تقديم خدمات تعليمية أكثر ولعجز القطاع الخاص في تلبيتها، مما يستدعي أن تحاول الجامعات الخاصة من تحسين أدائها وتطوير امكاناتها.

(2) مغادرة أعداد من هيئة التدريس المؤهلة للعمل في الخارج نتيجة لضعف الأجور في الداخل، وعدم وجود شفافية في التعيين وتكافؤ في الفرص.

(3) مركزية إدارة الجامعات بما يحد من سلطات القيادات في الكليات وحرية وتطوير امكاناتها حسب احتياجاتها واحتياجات البيئة المحيطة بكل كلية، بالإضافة إلى عدم مشاركة القيادات في الكليات في وضع خطة استراتيجية للجامعة.

(4) استمرار تمويل الدولة للتعليم الجامعي الحكومي في الوقت الذي يزداد فيه التوجه نحو الخصخصة. بمعنى عدم تنوع مصادر تمويل التعليم واعتمادها بشكل أساسي على التمويل الحكومي بما يؤدي إلى ضعف الموارد التي تحتاجها الجامعة، بالإضافة إلى قصور مبادرات المنظمات المختلفة في هذا المجال بما يحتاج إلى تطوير تشريعي يتيح الفرص لبعض مبادرات التطوع الأهلية التي يمكنها دعم الجامعات.

(5) مقاومة الجهود التي تسعى للتغيير والإصلاح والتطوير في مؤسسات التعليم العالي.

(6) ضعف قنوات التواصل بين الجامعات ومراكز ومؤسسات البحث المختلفة، بما يؤدي إلى عدم الاستفادة من مؤسسات البحث المختلفة كالمراكز والوحدات وغيرها، بما يفرض الحاجة إلى دعم الإتصال وإنشاء علاقات عامة بين الجامعة وتلك المؤسسات واالمراكز البحثية التي يمكنها أن تساعد في تطوير الأداء البحثي للجامعة.

(7) الضغوط الاقتصادية المتزايدة في كافة الجوانب التعليمية وغير التعليمية، بما يؤثر سلباً على أداء الهيئة التدريسية بالجامعات ويقلل من تطبيق الأفكار والأساليب الحديثة في الإدارة.

(8) وجود فجوة بين تطور تكنولوجيا المعلومات والإتصالات ومهارات أعضاء هيئة التدريس في البحث العلمي.

(10) وجود نقص كبير في الأجهزة والإمكانات اللازمة في الأقسام العلمية مما يؤدي إلى عزوف الطلاب عن الإلتحاق بالأقسام العلمية، ونتيجة لذلك يعوق إحداث تطور معرفي مجتمعي يحتاج إلى ميزانية لتحقيق التوازن بين الأقسام العلمية والأدبية.

(11) التقدم التكنولوجي والتغيرات المتسارعة في متطلبات واحتياجات سوق العمل بما يفرضه من تخصصات ومهن جديدة تخصصات علمية دقيقة تتوافق مع هذه التغيرات العالمية التي تحدث في المحيط الخارجي لبيئة الجامعة.

(12) انخفاض الولاء والانتماء لدى العاملين في مؤسسات التعليم العالي و ضعف الروح المعنوية عندهم نتيجة انخفاض الأجور والمرتبات القائمة على عدم التنافس الأمر الذي سيؤدي إلى هجرة العقول.

وفي ضوء ما سبق وما أمكن استخلاصه من ملاحظات، فقد حاول الباحث من خلال فحص ودراسة البيئة الداخلية للجامعات اليمنية وتحليلها، للوقوف على جوانب القوة والضعف في بيئتها الداخلية، وقد خلص الباحث إلى أن الجامعات اليمنية، بالرغم من وجود بعض جوانب القوة

التي تمتلكها. إلا أنها تعاني الكثير من أوجه الضعف في منظومتها الفرعية المختلفة، والتي تؤثر سلباً على الأداء البحثي، ومن ثم لا تستطيع بوضعها الراهن أن تحقق آمال وطموحات المجتمع اليمني من خلال القيام بالأبحاث العلمية التي تخدم المجتمع وتساهم في تحقيق التنمية البشرية.

وقد خلص الباحث إلى أن الجامعات اليمنية لديها فرص كثيرة يمكن أن تغتنمها لتطوير أدائها البحثي. كما خلص إلى أن هناك تهديدات تواجه الجامعة في تطوير الأداء البحثي من خلال تحليل بيئتها الخارجية.

وتأسيساً على ما تقدم وما أمكن التوصل إليه من نتائج في الدراسة النظرية والتحليلية السابقة، وبعد الوقوف على واقع الأداء البحثي في الجامعات اليمنية، والفرص والتهديدات التي تواجهه في بيئته الخارجية، وجوانب القوة والضعف في بيئته الداخلية. ولمعرفة الأداء البحثي للجامعات اليمنية بصورة أكثر، سيتم إجراء دراسة ميدانية في الفصل التالي من البحث.